

الأحكام الفقهية المتعلقة بالخطابة في النكاح

إعداد

د. إبراهيم بن صالح بن إبراهيم التَّـم
أستاذ الفقه المساعد في قسم الشريعة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية والأحساء

المقدمة

الحمد لله الذي جعل النكاح سبباً للفخر يوم القيامة، وزوج من عليائه خاتم رسله وأنبيائه ﷺ، فقال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، والصلاة والسلام على خير من عقد النكاح لأصحابه، سيدنا وحيينا وقدوتنا محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه وذرياته وأزواجه، صلاة وسلاماً دائماً دائمين متلازمين تلازم القبول لإيجابه.

أما بعد: ففي وسط هموم الحياة والضغوط اليومية يختار العديد من الشباب والشابات في الوصول لشريك الحياة، مما يدفع الكثير منهم للبحث عن بدائل مقبولة اجتماعياً وأخلاقياً تساعدهم في تحقيق ذلك الغرض دون مزيد تعب أو معاناة، وأول هذه البدائل التي تحاول توفير ذلك بصورة مقبولة توافر الخطاب أو الخطاب في المجتمع.

وتبرز أهمية هذه المهنة في وقتنا المعاصر كمعين كبير لتحصيل مقصد شرعي في تكثير النكاح، بعد أن كان الناس يعرف بعضهم بعضاً.

وعندما ضعفت العلاقات وقلَّت فرص التلاقي والتعارف بين الأسر، وانشغل الشباب في أعمال وظيفية تستغرق معظم ساعات يومهم، وكثرت الأعباء الملقاة على عاتقهم، وحرصت طائفة من النساء على مواصلة الدراسة والبقاء في الوظيفة، احتاج كل من هؤلاء وهؤلاء من يثقون به لدلائتهم على الطرف الآخر.

وخير من يقوم بهذه الوسيلة الشريفة -بعد الأهل والأقارب- هو وجود ما يعرف بالخطّاب أو الخطّابة أو (الوسيط الزوجي)، سواء أكان الذي يقوم بهذه المهنة فئة من الأفراد من الرجال والنساء المعروفين بالصدق والأمانة أم كان على (مواقع الإنترنت).

وقد وسمت هذه الورقات بما يبين مضمونها: (الأحكام الفقهية المتعلقة بالخطابة في النكاح)، وسيكون أغلب جهدي في هذا البحث مركّزاً على جمع المسائل الخاصة بمهمة ومهنة (الخطّابة) وترتيبها، وتكييف مسائلها وتخرجها، وتحقيق القول فيها وصياغتها بشكل يسهل الإفادة منها، لتكون بإذن الله تعالى مرجعاً موثقاً ومحققاً في مسائل وقضايا فقه الخطابة في النكاح.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية:

١. الإسهام في بيان حقيقة هذه المهنة القديمة (الخطابة) وبيان أحكامها لا سيما لمن يمارسها ويقوم بها، فهي مقدمة لعقد النكاح، ومعين كبير لتحصيل مقصد شرعي في تكثير الأنكحة وحفظ النسل.

٢. إن في هذا البحث سداً لفجوة كبيرة تتعلق بواقع الناس في تصحيح أخطائهم وأخطاء الخطّابين والخطّابات، استدعى الواجب سدها، نصحاً للأمة وإبراء للذمة.

٣. تأكيد شمول سمو الشريعة الإسلامية المباركة، وسعيها فيما يصلح به المجتمع الإنساني، وبيان قدرة الفقه الإسلامي وتميزه بالمرونة في قواعده وأحكامه، وأنه قادر على استيعاب كافة تصرفات الناس،

«فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها»^(١).

خطة البحث:

تكلّمت في هذا البحث عن جوانب متنوعة تتعلق بالأحكام الشرعية المهمة لمهنة الخطابة في النكاح، بعد أن أُلقيت الضوء على أهميتها، وبيان إيجابياتها وسلبياتها وصفات الخطّاب والخطابة في المباحث السبعة الآتية:

المبحث الأول: أهمية الخطابة في النكاح وتاريخها وتطورها، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: أهمية الخطابة في النكاح

المطلب الثاني: تاريخ الخطابة في النكاح وتطورها

المبحث الثاني: تعريف الخطّاب والألفاظ ذات الصلة.

المبحث الثالث: تكييف عقد الخطابة في النكاح.

المبحث الرابع: أركان عقد الخطابة في النكاح وشروط الخطّاب.

المبحث الخامس: اختصاصات الخطّاب.

المبحث السادس: الإيجابيات والسلبيات المتعلقة بالخطابة في النكاح، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: إيجابيات الخطابة في النكاح.

المطلب الثاني: سلبيات الخطابة في النكاح وعوائقها.

المبحث السابع: أحكام الخطّاب (الوسيط الزوجي)، ويشتمل على أحد عشر مطلباً:

(١) الرسالة للإمام الشافعي (ص ٢٠)، ت: أحمد محمد شاكر.

المطلب الأول: صيغة وشروط عقد الخطابة في النكاح.

المطلب الثاني: خطابة المسلم للكافر والعكس.

المطلب الثالث: تصرف الخطّاب.

المطلب الرابع: استنابة الخطّاب غيره.

المطلب الخامس: الاختلاف بين عاقدَي الخطابة في النكاح.

المطلب السادس: شركة الخطّابين.

المطلب السابع: أجره الخطّاب.

المطلب الثامن: شهادة الخطّاب.

المطلب التاسع: هروب الخطّاب.

المطلب العاشر: فسخ عقد الخطابة في النكاح.

المطلب الحادي عشر: الخطابة في النكاح عن طريق مواقع الزواج على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

منهج البحث:

لقد راعيت في كتابة هذا البحث المنهج الآتي:

١. اقتصرت في مسائل البحث على ذكر أقوال المذاهب الأربعة بأدلتها.
٢. توثيق كل مذهب من المذاهب بالإحالة إلى كتبه الأصلية.
٣. كما سأبين ما ترجح لي، ذاكرًا وجه الترجيح.
٤. خرجت الأحاديث الواردة في البحث، وأوضحت ما ذكره أهل الشأن في درجتها - إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما - فإن كانت كذلك، اكتفيت حينئذ بتخريجها.
٥. التعريف بالمصطلحات، وشرح الغريب معتمداً في توثيق ذلك على كتب اللغة المعتمدة.

٦. التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد.
 ٧. التزم الموضوعية عند طرح الآراء الفقهية، وعند تحقيق المسألة التي يدور حولها الخلاف.
 ٨. تذييل البحث بفهرس المصادر والمراجع.
- والله أسأل أن يسدني في القول والعمل، وأن ينفع بهذا البحث، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



المبحث الأول أهمية الخطابة في النكاح وتطورها

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول أهمية الخطابة في النكاح

تعتبر الخطابة في النكاح وسيلة مهمة في حياة الناس لعقد النكاح، وتظهر أهميتها في الجوانب الآتية:

١. أن القائم بها لا بد أن يكون كفؤاً، متصفاً بالصفات المطلوبة شرعاً؛ ليتمكن من عمله على الوجه الصحيح دون تلبسه بمخالفات شرعية.

٢. كما تظهر أهمية دور الخطّاب بتيسير أمر الناس الحاضر منهم والبادي؛ نظراً لصعوبة وصول بعض الأطراف للطرف الآخر، إذ المجتمع الآن قد تغير، فقد كان الناس في الماضي يعرف بعضهم بعضاً ويلتقي بعضهم مع بعض.

أما الآن فقد لا يملك الإنسان من الطاقات ما يمكنه من القيام بكل مطالبه، فقد أصبحت فرص الزواج للمرأة قليلة، وهو الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى خبرة الآخرين للوصول إلى مقصودها من الزواج.

٣. للخطّاب دور اجتماعي ظاهر، إذ إنه البنة الأولى في تحصيل عقد

- الزواج، ولذا كان من المهم جداً اختيار الخطّاب؛ لأنه يدخل في منظومة من ينهض بمهمة صون أعراض الناس، وصون العرض من الضروريات الخمس التي حرص الشرع الحنيف على صونها.
٤. إن تفعيل دور الخطّاب أو الخطابة له نفع كبير في تيسير أمور النساء خاصة، حيث إن هناك أسراً يوجد فيها من خمس إلى تسع بنات في منزل واحد لم يتزوجن، علماً أن أعمارهن قد تجاوزت (٣٠ سنة).
٥. كما تبرز أهمية الخطابة في أن الإنسان قد يعرف شيئاً وتغيب عنه أشياء لا يحسن أن يباشرها بنفسه، فيحتاج فيها إلى وساطة غيره للوصول إلى هدفه ومقصوده.
٦. كما تظهر أهمية الخطابة في تلك الحاجة الماسة لدراسة واقعها في هذا العصر، وذلك من وجهين:
- أ) تجدد صور تطبيقاتها في هذا الزمن الذي تنوعت فيه أنواع الأنكحة، وكان للخطّابين والخطّابات فيها دور بارز.
- ب) كثرة ما يقع فيه الخطّابون أو الخطّابات من الأخطاء، حتى أصبحت بعض هذه الأخطاء أمراً مستساغاً لا يقبلون فيه جدلاً، كاعتبار بعضهم الغش والخداع والتدليس حذفاً.
٧. إضافة إلى أن المجتمع فعلاً بأمس الحاجة إلى مؤسسات مختصة بالخطابة في النكاح؛ لأن العمل بهذه الخطابة هو عمل جليل، يفوق مقدرة الشخص الواحد، بل هو بحاجة لكادر وظيفي متكامل مؤهل ليسهم بالدلالة على الخاطب أو المخطوبة.
- وبالنظر للواقع فقد أوجدت مكاتب التزويج الموثوقة نوعاً من المصالحة بين مطالب الأهل والرغبات الشخصية أو بين الفرد وتحقيق شيء من طموحاته مما كان له من الآثار الإيجابية على المجتمع واستقراره.

المطلب الثاني

تاريخ الخطابة في النكاح وتطورها

كان الزواج في الماضي يتم عن طريق التعارف بين العائلات أو حتى بصورة داخلية في العائلة الواحدة إلا أن التغيرات الحديثة في المجتمع جعلت الفردية تحل محل العائلة، مما جعل الشاب يختار أمام لغز اختيار الزوجة، وكذلك خوف الشابة من هم العنوسة التي يطاردها.

وتعتبر مهنة (الخطابة في النكاح) من المهن التقليدية القديمة التي لها وجود في المجتمعات منذ القدم، حيث تبنت هذه المجتمعات باختلاف أشكالها وعاداتها ترتيبات متنوعة لهذه المهنة في كل دورات التاريخ الإنساني، الهدف منها: النهوض بهذه الحاجة حتى ولو لم تكن معروفة بحدودها ومعالمها التي نعرفها في أيامنا هذه، بل كانت تتم في القدم ضمن هيكل العلاقات الاجتماعية السائدة.

وكانت الخطابة في النكاح في أول أمرها تتم عن طريق الاحتساب دون أن يتعلق بها عائد مالي، ثم بتطورها والانقطاع لها وما يكتنفها من لوازم أصبح كل من الخطّاب أو الخطابة يأخذان عليها عائداً مالياً، مقابل ما يقومان به من جهود حثيثة للتوفيق بين طرفي النكاح.

لقد عرف الناس خلال فترات التاريخ أهمية الخطابة الزوجية؛ إذ يقدم من خلالها النصيحة والخدمة، ويبدل فيها لكلاً طرفي العلاقة النفع وحسن التوجيه، وهي مهنة تحظى بنماء سريع بعد أن تطورت ولحقت بالركب الحديث من خلال القنوات الفضائية ومواقع الإنترنت ومكاتب التزويج والمجالات المتخصصة في الزواج.

ولا تزال هذه المهنة تحظى عند بعض النساء بالمتابعة جيلاً بعد جيل؛ لأن المرأة يغلب عليها معرفة شأن المخطوبة وتسمى بـ (الدّالة) أو (الخطّابة).

وقد انخرط في هذه المهنة بعض الرجال رغبة في الإسهام بالقضاء على العنوسة والعزوبة التي باتت مستشرية في صفوف الجنسين. وقد أخذت الخطابة بعد ذلك ترتيباً أكثر تطوراً في هذا العصر الحاضر الذي نعيشه.

وقد امتدت فرصة الاختيار الصحيح في المجتمعات الحديثة من العمل الفردي للخطّابين والخطّابات لتتوسع في مكاتب الترويج والمواقع الخاصة في القنوات والإنترنت لتسهل فرصة التعارف والتقارب.

وإن تجربة هذه المكاتب ليست قاصرة على دولة معينة بذاتها، بل ظهرت وامتدت في الشرق والغرب وفي البلدان النامية والمتقدمة إلا أن الصورة تختلف باختلاف ثقافة الشعوب.

حتى أصبحت هذه المكاتب إحدى الطرق التي يلجأ إليها كثيرون للبحث عن نصفهم الآخر، وأضحى لهذه المكاتب والمواقع أساليب خاصة لقبول طلب الخاطبين^(١).

فالخطابة في النكاح وإن كانت قديمة في المجتمعات الإنسانية إلا أن فهم حقيقة هذا النشاط وإيجاد الإطار الذي يمكن من خلاله تمييز معنى الخطابة في النكاح عن مجمل النشاطات والعلاقات الأخرى، هو أمر حديث ومعاصر، وهو ما سنلقي الضوء عليه في المباحث الآتية - بإذن الله -.



(١) سيأتي - بإذن الله - الإشارة في المطلب الحادي عشر من المبحث السابع إلى ذكر الأساليب الخاصة لقبول طلب الخاطبين عبر مواقع الإنترنت.

المبحث الثاني تعريف الخطّاب (الوسيط الزوجي) والألفاظ ذات الصلة

الخطّاب: مأخوذ من الخطبة بكسر الخاء^(١)، وهي مقدمة عقد النكاح، ومعناها عرض الرجل على المرأة الزواج، أو طلب المرأة للزواج، ويسمى البادئ (خاطباً) والآخر (مخطوباً)، والهدف من الخطبة معرفة رأي المخطوبة وما إذا كانت موافقة على الزوج أو لا؟ وكذلك معرفة رأي وليها.

والخطّاب: هو من يقوم بتعريف أحد الطرفين بالآخر أو دلالة عليه أو سعيه في التقريب بين طرفيه ونحو ذلك، سواء كان مجانياً أم مقابل عائد مادي.

والخطابة الزوجية: مصطلح يطلق على عمل من أذن له بالوساطة بين طرفين سواء كان من طرفي العقد أم من أوليائهما.

فالمهمة التي يتعهد بها (الخطّاب) هي: الوساطة بين الأطراف الراغبة في الزواج لتقريب وجهات النظر فقط، لا نيابة عن أحدهما، وإنما هو طرف ثالث يعمل من أجل التوفيق بينهما، ولا يتعداه إلى إبرام عقد عن طرف ما إلا إذا كان في الوقت ذاته وكيلًا.

(١) انظر: القاموس المحيط، مادة (خ.ط.ب) (ص ١٠٣)، والمصباح المنير، مادة (خ.ط.ب) (ص ١٧٣)، والمعجم الوسيط، مادة (خ.ط.ب) (١/٢٤٣).

وبعد تمام الموافقة ينتهي دور الخطّاب، وتسقط عنه أي مسؤولية أخرى تنشأ بعد ذلك؛ لأن الوساطة لا تفيد أي أثر لازم يترتب عليها.

بخلاف (المأذون الشرعي في النكاح)؛ فـ (هو الشخص الذي يقوم بإجراء وتوثيق عقد استباحة وطء فرج محرم)^(١).

وهناك ألفاظ ثلاثة ذات صلة بمصطلح (الخطّابة)، نعرض لبيانها للتعرف على مدى صلتها بالخطّابة على النحو الآتي:

١. الوسيط: مأخوذ من الوساطة، ومن معانيها: التوسط في الحق والعدل^(٢)، وفي الحسب والنسب والشرف، يقال: رجل وسيط، أي حسيب في قومه^(٣)، (والأوسط: المعتدل من كل شيء)^(٤)، وتطلق الوساطة على العمل الذي يقوم به الوسيط، يقال: توسط بينهم أي عمل الوساطة، كالإصلاح بين المتخاصمين، إذ يطلق الوسيط على المصلح، (والوسيط: المتوسط بين المتخاصمين)^(٥).

وفي معنى ذلك المتوسط بين العاقلين والمتبايعين أو المتعاملين، وهذا المفهوم هو المعنى المناسب لموضوعنا الخطّابة الزوجية.

والخطّابة في النكاح تكون بإحدى طريقتين:

(١) المأذون الشرعي وواجباته الشرعية والنظامية في المملكة العربية السعودية، د. أحمد الشعبي، مجلة العدل (ص ٢٤)، العدد: ٢٠.

(٢) انظر: لسان العرب، مادة (و.س.ط) (٨/ ٤٨٣٣)، والقاموس المحيط، مادة (و.س.ط) (ص ٨٩٣)، والمصباح المنير، مادة (و.س.ط) (ص ٦٥٩)، والمعجم الوسيط، مادة (و.س.ط) (٢/ ١٠٣١).

(٣) انظر: القاموس المحيط، مادة (و.س.ط) (ص ٨٩٣)، والمعجم الوسيط، مادة (و.س.ط) (٢/ ١٠٣١).

(٤) المعجم الوسيط، مادة (و.س.ط) (٢/ ١٠٣١).

(٥) المصدر نفسه.

- الخطابة المباشرة: حيث يأتي ولي الأمر يبحث لابنته أو أخته عن زوج.
 - والخطابة غير المباشرة: حيث تكون الدلالة فيها عن طريق أخوات متعاونات مع الخطّاب أو مكتب التزويج لإرشاد المتقدمين على أهل البنات دون معرفة أهل البيت عن دور الخطّاب أو المكتب^(١).

٢. السمسار: وهو المتوسط بين البائع والمشتري لإمضاء البيع أو تسهيل الصفقة أو الدلالة على البضاعة^(٢). قال في تاج العروس^(٣) (وهو الذي يسميه الناس الدلال، فإنه يدل المشتري على السلع ويدل البائع على الأثمن).

٣. الدلال: وهو الجامع بين البيّعين أو (من ينادي على السلعة لتباع بالممارسة)^(٤)، والفعل دل، ودلت على الشيء وإليه من باب قتل، والاسم: (الدّلالة والدّلالة)^(٥)، والمصدر الدّلولة، واسم المصدر الدلالة^(٦).

وهذه الألفاظ الثلاثة (الوسيط والسمسار والدلال) تطلق على من أذن له في التوسط بين الخاطب والمخطوبة أو العكس، فهي تعد من المترادفات، واستعمال أي منها يجزئ في الدلالة على المقصود، ولا مشاحة في الاصطلاح، لكن أولاهما في الاستعمال - فيما أرى - هو اسم (الخطّاب)،

(١) انظر: موقع صحيفة الجزيرة الإلكترونية، العدد: ١٠٠٩٥، الجمعة ١٥ / ٢ / ١٤٢١ هـ، مقال بعنوان: لقاء على هاتف الجزيرة بجدة مع الشيخ على العمري، مدير مكتب الدلالة على الزواج والإصلاح بين الأزواج والأقارب.

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث، مادة: (س.م.س.ر.) (٢ / ١٤٠)، ولسان العرب (٤ / ٣٨١)، والقاموس المحيط، مادة: (س.م.س.ر.) (ص ٢٥٦)، والمعجم الوسيط، مادة: (س.م.س.ر.)، (١ / ٤٤٨)، والمبسوط للسرخسي (١٥ / ١١٥).

(٣) (٥٤٦ / ٦).

(٤) المعجم الوسيط، مادة: (د.ل.ل.)، (١ / ٢٩٤).

(٥) لسان العرب، مادة: (د.ل.ل.)، (٣ / ١٤١٤).

(٦) انظر: لسان العرب، مادة: (د.ل.ل.)، (٣ / ١٤١٤)، والمصباح المنير، مادة: (د.ل.ل.) (ص ١٩٩).

وذلك لشيوع معرفته عند عموم الناس؛ ولأنه أدل على المقصود في ممارسة هذه المهنة من غيره، كما أن فيه اعترافاً ظاهراً بأهمية هذه الألفاظ لمعانيها خلال تاريخها الحافل الطويل، وفيه أيضاً محافظة على أصالة مسمى هذه المهنة التي اتصف بها فئام من الناس عبر عقود طويلة، إذ إن استعمال مصطلح آخر - مع تسويغه - قد يحفف بمسماها ويعمي حقيقتها ويضيع منشأها وأصلها.

مع أن المتابع لمسمى هذه المهنة قد أصبح الآن يسمع إطلاق مصطلح آخر، وهو ما تعارفت عليه المراكز الأسرية والتنمية الاجتماعية والملتقيات التدريبية التثقيفية الأسرية بالوسيط الزوجي أو الإخصائي الأسري أو المستشار الاجتماعي^(١). والله أعلم.



(١) انظر: توصيات ملتقى الخطّابين والخطّابات في المجتمع السعودي، نحو تأهيل علمي وشرعي وضبط اجتماعي ورسمي، جمعية وئام، ١٤٣٢ هـ، (ص ١٠٤).

المبحث الثالث

تكييف عقد الخطابة في النكاح

يراد بذلك بيان صفة عقد هذه الخطابة في النكاح من حيث الزوم أو الجواز، وبيان موقعه من العقود. وبيان ذلك ينبنى على إيضاح العقود التي يندرج فيها هذا العقد.

والخطابة أو الوساطة الزوجية -بمعناها المعاصر الحديث- لم تفرد بهذا الاسم في كتب الفقه، إنما ورد ذكر جملة من أحكام السمسرة في أبواب متفرقة، أهمها أبواب الإجارة والجعالة والوكالة.

ولذا كان من المهم محاولة تخريج الخطابة في النكاح على العقود المسماة في الفقه الإسلامي، ومعرفة إمكانية انطباق معناها المعاصر على أحد هذه العقود المشابهة له في ضوء قواعدها الشرعية العامة. وفي أثناء هذه الأبواب عدّ بعض الفقهاء السمسرة أنها إجارة وبعضهم جعالة، ومنهم من سماها وكالة.

وبالنظر إلى واقع الخطابة في النكاح وعمل الخطّابين والخطّابات نجد أنها عقد مستقل في الجملة، يمكن إفراده بالبحث، بحيث تجمع أحكامه المنصوص عليها من أبواب المعاملات المتفرقة من الإجارة والجعالة والوكالة، ويخرج ما لم ينص عليه على العقود المشابهة له، ولا يصح أن يقتصر هذا العقد بتفصيلاته على باب واحد من أبواب المعاملات اعتباراً بأوجه الاختلاف بينه وبينها.

فإذا أمعنا النظر في واقع الخطابة في النكاح أمكن تقسيم عمل هذه المهنة إلى نوعين^(١):

١. خطابة مقدرة بالزمن.

٢. خطابة مقدرة بالعمل.

أما الخطابة المقدرة بالزمن: فهي من باب الإجارة وهو قول جمهور الفقهاء^(٢)، ويكون الخطّاب فيها حينئذ من باب الأجير الخاص إن اختص الموسط بمنافع الخطّاب مدة الخطابة، مثل: أن يستأجره عشرة أيام يبحث له فيها عمن يناسبه من النساء، وقد يكون الخطّاب أيضاً من باب الأجير المشترك إن لم يختص به.

ووجه اعتبار الخطابة إجارة: أنها عمل مباح، قد علم بتحديد زمنه، وقبول بعوض معلوم، فتكون داخلة في معنى الإجارة الذي ذكره الفقهاء^(٣).

ويصح حمل الخطابة المقدرة بالزمن على (الجعالة) تحريجاً على مذهب الحنابلة^(٤)، بناء على أن الجعالة تجوز على المدة المعلومة أو المجهولة، مثل أن يقول: وسطتك للبحث شهراً بكذا، أو وسطتك في البحث كل يوم بكذا، كما تصح على العمل المعلوم والمجهول.

(١) انظر: المغني (٨/ ١١، ٣٥).

(٢) انظر: المبسوط (١٥/ ١١٥)، والبيان والتحصيل (٨/ ٤٧٩)، والفواكه الدواني (٢/ ١٦١)، ومغني المحتاج (٢/ ٣٢٣)، والمغني (٨/ ١٠٣)، والمبدع (٥/ ١٠٨)، والقواعد لابن رجب (ق٦٩) (ص١٢٤-١٢٥).

(٣) انظر: المبسوط (١٥/ ٧٤)، وبداية المجتهد (٢/ ٢٤٠)، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ١٢)، والمبدع (٥/ ١٠٩).

(٤) انظر: المغني (٨/ ٣٢٥)، والمبدع (٥/ ١٦٨)، ومعونة أولي النهى (٥/ ٥٩٧)، وشرح منتهى الإرادات (٢/ ٤٦٨).

أما الملكية^(١) والشافعية^(٢) فلا يرون ضرب المدة في الجعالة؛ لأنه ربما لا يظفر به في تلك المدة.

وأما الحنفية^(٣) فلا يقولون بالجعالة أصلاً.

ويمكن معرفة الفرق بين العقدين من صيغة العقد أو دلالة عرف أو قرينة، كأن يكون نُصَّ على أنها إجارة أو أنها لازمة، أو اتفقا على أنها جعالة أو أنها جائزة أو يدل العرف لأحدهما، كأن يقول: استأجرتك أو جاعلتك أو وسطتك ويدل العرف للزومه أو جوازه.

أما إن خلت مما يحددها من صيغة أو قرينة أو عرف كأن يقول: وسطتك في هذا العمل شهراً أو ستة أشهر بكذا، فإن الذي يظهر حملها على الإجارة اللازمة طرداً للأصل في العقود^(٤).

ويفرق في الخطاب بين كونه أجيراً خاصاً أو مشتركاً بالصيغة أو القرينة أو العرف، كأن يشترط المتوسط على الخطاب ألا يعمل لغيره في هذه المدة فيكون خاصاً، أو يشترط الخطاب أن يعمل له ولغيره فيها فيكون مشتركاً، أو يجري عرف بكونه خاصاً إذا ذكرت المدة، أو يقترن بالعقد ما يدل على المراد ونحو ذلك.

مع أن الأغلب في الواقع اعتبار الخطاب أجيراً مشتركاً.

وأما الخطابة المقدرة بالعمل: فإنه يمكن من خلال كلام الفقهاء استخراج تكييفهم لعقدها على أربعة أقوال^(٥):

(١) انظر: مواهب الجليل (٥/ ٤٥٢).

(٢) انظر: روضة الطالبين (٥/ ٢٧٥)، ومغني المحتاج (٢/ ٤٢٩).

(٣) انظر: المبسوط (١١/ ١٧)، والاختيار لتعليل المختار (٣/ ٣٤).

(٤) انظر: الفروق للقرافي (٤/ ١٣)، والمغني (٨/ ٢٢).

(٥) يمكن نظر هذا التخرج في حاشية ابن عابدين (٦/ ٦٣)، والفتاوى الهندية (٥/ ٤٠)، ومواهب الجليل (٥/ ٢٠١)، وشرح الخرشي على خليل (٧/ ٦٣، ٧٠)، والزرقاني على خليل (٧/ ٦٢)، =

أولها: أنها جعالة، وثانيها: أنها إجارة، وثالثها: أنها تكون إجارة وتكون جعالة، ورابعها: أنها وكالة.

ومدار الخلاف في ذلك راجع إلى اعتبار الجهالة في العمل أو عدم اعتباره؛ لأن عمل الخطّاب: معلوم نوعه مجهولة غايته، فمن جعلها جهالة مؤثرة قال: لا تصح على الإجارة، وهذا مذهب الحنفية والمالكية، لكن عدّها الحنفية^(١) إجارة فاسدة، وصحّحها المالكية^(٢) على أنها جعالة.

ومن اغتفر هذه الجهالة أو لم يعدّها مؤثرة صحّحها على الإجارة، وهذا القول الآخر للحنفية^(٣) ومذهب الشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) إلا أنه يمكن حملها عند الشافعية والحنابلة أيضاً أن تكون على الجعالة^(٦).

والذي يظهر: أن الخطابة المقدرة بالعمل عقد جائز يحق للطرفين فسخه، ولا يلزمهما الاستمرار فيه، ويجوز لكل واحد من الطرفين فسخها ما لم يتم العمل، فإذا تم العمل فقد لزم؛ وذلك لأن الجهالة المذكورة في عمل الخطّاب جهالة تؤثر في لزومه، وأمّكن درء هذه الجهالة بحملها على العقد الجائز فيصار إليه كالشأن في الجعالة.

فالمصلحة للطرفين في عقد الخطابة المقدرة بالعمل أن يكون جائزاً، لما

= ومغني المحتاج (٣٣٥/٢)، وأسنى المطالب (٤٠٦/٢)، والمغني (٢٣٤/٧)، والشرح الكبير مع الإنصاف (٤٤٣/١٣) - (١٧١/١٦)، والمبدع (٢٦٨/٥)، والإنصاف (٢٨٩/٦)، ومطالب أولي النهى (٢٠٧/٤)، والقواعد لابن رجب (٦٩ق) (ص ١٢٣)، والوساطة التجارية في المعاملات المالية لعبد الرحمن الأطرم (ص ١٠٩).

(١) انظر: المسبوط (١١٥/١٥)، والفتاوى الهندية (٤٤٧/٤).

(٢) انظر: الفروق للقرافي (٣٠٩-٣١٠)، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٦٣/٤، ٦٦).

(٣) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٢٧٠)، وحاشية ابن عابدين (٦٣/٦).

(٤) انظر: روضة الطالبين (١٧٨/٥)، ومغني المحتاج (٣٣٥/٢).

(٥) انظر: المبدع (٢٦٨/٥)، والإنصاف (٣٨٩/٦).

(٦) انظر: أسنى المطالب (٤٤١/٢)، والمبدع (٢٦٨/٥).

يطرأ على الموسط من العدول عما وسط فيه، إذ القول بلزومها يؤدي إلى القول بإلزام الموسط بإتمام العمل وإجراء العقد المتوسط فيه، فيؤدي إلى الخلل في الرضا الذي هو أساس العقود^(١).



(١) انظر: الوساطة التجارية، د. عبد الرحمن الأطرم (ص ١١٩، ١٢٥).

المبحث الرابع أركان عقد الخطابة في النكاح وشروط الخطّاب

أركان عقد الخطابة في النكاح خمسة:

١. الصيغة، وهي ما يدل على الرضا الباطن للمتعاقدين، ويتم به إظهار إرادتهما من قول أو ما يقوم مقامه.

٢. العاقدان (الموسط والخطّاب).

٣. المتوسط فيه: وهو محل عمل الخطّاب.

٤. العمل: وهو ما يبذله الخطّاب من جهد لحصول الأمر المتوسط فيه.

٥. الأجرة: وهو العوض الذي يستحقه الخطّاب مقابل ما بذل من عمل التوسط.

ولما كان البحث متعلقاً بركن (الخطّاب في النكاح) فسأقصر الحديث عليه، وذلك ببيان شروطه والصفات الواجب توافرها فيه حتى يتسنى له مزاوله هذه المهنة وهو أهل لها^(١).

(١) وقد استفدت هذه الشروط والصفات مما ذكره الفقهاء عن شروط تقلد الولايات العامة كولاية القضاء والاحتساب والتأديب والمأذونية الشرعية للنكاح أو ما كان مستمداً من اللوائح التنظيمية المتعلقة بامتهان الوظائف والأعمال في الدولة. انظر: حاشية ابن عابدين (٦/١٤٧)، والاختيار لتعليل المختار (٢/٩٦)، والخرشي على خليل (٣/٧)، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/١٦)، ومغني المحتاج (٢/٣٣٢)، والمبدع (٥/٦٣)، والإنصاف (٤/٢٦٧)، ومطالب أولي النهى (٣/٦٣٦)، ومعالم القرية لابن الأخوة (ص ٢١٦، ٢٣٨)، وآداب الحسبة للسقطي =

١. أن يكون الخطّاب أهلاً للخطابة سواء اعتبرنا عقد الخطابة لازماً أم جائزاً، فلا بد أن يكون الخطّاب عاقلاً مميزاً، فلا يصح من المجنون أو المعتوه ولا من الصبي غير المميز.
٢. أن يكون الخطّاب حسن السيرة والسلوك من أهل الأمانة والعفة وصدق القول، ولم يكن صدر بحقه حكم بحد شرعي أو بالسجن أو الجلد في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.
٣. أن يكون ضابطاً؛ أي متحريراً للدقة بصيراً بالعيوب الزوجية لأجل أن يخبر بها، حريصاً على الثبوت من صحة كل ما يتعلق بالتوفيق بين الطرفين.
٤. أن يكون لائقاً طبيّاً أي سليماً من الأمراض المعدية والعاهات المانعة لقيامه بمهمة التوفيق بين الطرفين.
٥. أن يتوخى السرية التامة عند توثيقه للمعلومات وحفظها وتداولها بعدم نشرها لمن لا يستحقها.
٦. أن يكون عالماً بأركان عقد النكاح وشروطه، خبيراً بكل موانع انعقاده ومفسداته ضماناً لقدرته على التحقق من كل ذلك ومراعاته عند قيامه بمسؤولية البحث والتوفيق.
٧. أن يكون ذا هيئة توحى بأنه قدوة لغيره حتى يوثق به ويطمأن إليه.
٨. أن يراقب الله تعالى فيما هو بصدد القيام به، ويحسن النية، ويخلص البحث للطرفين.



= (ص ٥٧)، وأنظمة المحاكم لعلّ الديان (ص ١١٥)، والتصنيف الموضوعي لتعاميم وزارة العدل خلال ٧٤ عاماً، من ١٣٤٥ هـ - ١٤١٨ هـ، (٣/ ٧٩)، إعداد: لجنة متخصصة بالوزارة، ١٤١٩ هـ، ط ٢، المملكة العربية السعودية.

المبحث الخامس اختصاصات الخطاب

يختص الخطاب أو الخطابة وتحدد مسؤولياتهما في أمر مهم جداً: وهو الدلالة والتوفيق بين الطرفين فقط، دون أن يكون للخطاب أو الخطابة أي علاقة بعقد النكاح، فذلك موكول إلى المأذون الشرعي الذي يقوم بتوثيق عقد النكاح للسعوديين فقط، وأما من طرفاه أو أحدهما أجنبي أو المرأة منقطعة الأولياء، فالعقد موكول بالقاضي وليس للمأذون أي صلاحية في هذا العقد^(١).

كما أنه يمكن أن ينضاف لذلك -على سبيل الارتقاء بمنافع هذه المهنة وتوسيع مهماتها- قيام الخطاب بإيضاح فوائد الفحص الطبي قبل الزواج وخطورة الأمراض المعدية والوراثية للخاطبين، وتوزيع نشرة توعية حول أهمية الفحص الطبي للراغبين في الزواج^(٢).



(١) انظر: أنظمة المحاكم، د. علي الديان (ص ١١١)، والتصنيف الموضوعي (٣/ ٧٩).

(٢) انظر: تعميم صادر من معالي وزير العدل رقم (١٣/ ت/ ١٩٣٥) في ٣/ ٢/ ١٤٢٣ هـ، وتعميم صادر عن وكيل وزارة العدل رقم (١٣/ ت/ ٢٢٧٩) في ١٢/ ٧/ ١٤٢٤ هـ، وهذه التعميمات وإن كانت متعلقة أصالة بالمأذون الشرعي إلا أن الخطاب يشترك معه في هذا الاختصاص لكونها يمهدان لعقد النكاح.

المبحث السادس

الإيجابيات والسلبيات المتعلقة بالخطابة في النكاح

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول

إيجابيات الخطابة في النكاح

تتحقق بعقد النكاح الكثير من المصالح، وتدرأ به الكثير من المفاسد، لذا فقد أحاطه الشارع الحكيم بسيّاج من الحماية والرعاية والاهتمام، وجعل له من الشروط التي تحفظ قوته وتحقق مقاصده وأهدافه.

ويعد عمل الخطّاب أو الخطّابة من أنبل الأعمال التي يمكن أن يقوم بها إنسان، نظراً للأهمية التي لا تخفى على أحد، حيث إنها تكون بداية موفقة -إن أحسن استعملها- لعقد النكاح الذي يجمع أوامر المجتمع ويؤلف بين أفرادهِ. ومع هذه الميزة العظيمة إلا أن هناك أيضاً عدداً من الإيجابيات الأخرى، ومن أهمها:

١. أن فيه خدمةً للمسلمين وقضاءً لحوائجهم، وتيسيراً عليهم في الحصول على ما يبتغونه من المنافع، فيعتبر هذا العمل من الأعمال الاحتسابية التي يؤجر عليها الإنسان متى اقترنت بنية صالحة.
٢. أن في مشروعية هذا العقد مراعاةً لحاجة الناس، ومراعاةً حاجة

الناس أصل في شرع العقود، إذ لا يتسنى لكل واحد فعل ما يحتاج إليه بنفسه^(١).

٣. الراحة النفسية التي يجدها الخطّاب أو الخطّابة لتقديم هذه المنفعة، سواء كانت لطرفين أم أسرتين، حيث يظهر البشر والفرح والسرور لحصول التوافق بين الخاطبين وذويهما.

٤. التعرف على أحوال المجتمع عن قرب من حيث طباعهم وعاداتهم وأحوالهم وتقاليدهم.

٥. التدخل لإصلاح ما يمكن إصلاحه عندما تحدث إشكالات بين العائلتين أو الطرفين ويُطلب من الخطّاب التدخل، فيبذل ما بوسعه تجاه حل هذه الإشكالات الأسرية أو الزوجية.

٦. حظوة الخطّاب أو الخطّابة بدعاء الناس لهما بالخير والسعادة، لقيامهما بالتوفيق بين الخاطبين، والثناء عليهما بعد ذلك في مجلس عقد النكاح؛ إذ كانا هما السبب في الجمع بين هذين القلبين.

٧. احترام الناس لمن يؤدي هذا العمل بأمانة وصدق، فالخطّاب الصالح التقى يقابل بتقدير شديد من الناس على اختلاف طبقاتهم، وتنوع ثقافتهم، لعظيم نفعه وحسن عمله.

المطلب الثاني

سليبات الخطابة في النكاح وعوائقها

يعتقد كثير من الناس أن مهمة الخطابة في النكاح من المهام السهلة واليسيرة جداً، حيث إنها - حسب رؤيتهم - لا تتطلب جهداً كبيراً من

(١) انظر: المغني (٧/ ١٩٧)، وحاشية البجيرمي على الخطيب (٣/ ١٧١).

الخطّاب، بالإضافة إلى أنها تدر عليه دخلاً مالياً كبيراً، وهم بذلك قد جانبوا الصواب ووقعوا في وهم كبير، فهم لا يعلمون عن المضايقات والمتاعب التي يواجهها الخطّاب في أثناء تأدية عمله.

ومن أهم هذه العوائق والسلبيات التي تعترض عمل الخطّاب أو الخطابة ما يأتي:

١. صعوبة التحقق من شخصية الخاطب أو الخطابة وما يصاحب ذلك من إحراج عند طلب المعلومات الأولية، وغالباً ما يعتمد الخطّاب (الوسيط) على البيانات التي يأخذها شفهاً من المتقدم أو من ملء الاستمارة التي لديه.

٢. زيادة الأعباء والارتباطات والمسؤوليات على الخطّاب.

٣. صعوبة حصول بعض الخطّابين أو الخطّابات على إمام متكامل للأحكام الشرعية المتعلقة بكتاب النكاح وتوابعه أو لوائح تفيد في مهنة الخطابة في النكاح.

٤. ما يحدث أحياناً أمام الخطّاب أو الخطّابة من توتر لأعصاب بعض الأطراف - عندما يحصل توافق وتراكن بينهما - لوجود بعض الخلافات والمنازعات حول ما يتعلق باستكمال لوازم النكاح أو متطلبات إنهاء إجراءاته.

٥. تناقض بعض الخاطبين في المعلومات التي يدلون بها، فيذكر الخاطب ابتداءً مواصفات وشروطاً معينة، ويبدأ الخطّاب أو الخطابة في البحث عنها حتى بعد بذل عناء وتعب ومشقة يجد فعلاً ما يناسب المتوسط ثم إذا أخبره بتوافر مطلوبه، تجده يزيد في الشروط أو يلغي بعضها فيوقع الخطّاب في جملة من الهموم والإحراجات.

٦. عدم اجتهاد الخطّاب أو الخطّابة في السؤال عن أخلاق المتقدم

- واستقامته، إذ يوجد فئة من المتقدمين ليست لديهم مصداقية في النكاح، وقد وجد من المطلقات اللاتي طلقن بسبب عدم السؤال أو التحري عن أزواجهن سابقاً أو أنهن اكتفين بسؤال الخطّاب فقط.
٧. عدم الالتزام بالسرية التامة من بعض الخطّابين أو الخطّابات في حفظ المعلومات للمتقدمين أو المتقدمات.
٨. تحول بعض أهداف هذه المهنة الشريفة إلى ممارسات غير شرعية بطلب التكاليف الباهظة أو الحرص على العقد دون التأكد من مناسبة الأطراف لبعضهما.
٩. عدم الرقابة مطلقاً أو ضعفها لممارسة الخطّابين أو الخطّابات، وكذا أيضاً لمكاتب التزويج أو مواقع الإنترنت، حيث تمارس بعض هذه الجهات نشاطها بغير مظلة شرعية أو نظامية، بل وقد تعمل في الخفاء من أجل الربح والنصب مقابل زواجات معينة محددة، مستغلين تفشي ظاهرة العنوسة في النساء أو كبر السن في الرجال.



المبحث السابع أحكام الخطاب (الوسيط الزوجي)

ويشتمل هذا المبحث على أحد عشر مطلباً على النحو الآتي:

المطلب الأول صيغة وشروط عقد الخطابة في النكاح

ويحتوي هذا المطلب على فرعين:

الفرع الأول: صيغة عقد الخطابة في النكاح:

للصيغة التي تتم بها الخطابة في النكاح صور عديدة^(١)، يعتبر فيها علم كل واحد من الطرفين مراد الآخر، وهي على نوعين:
صيغة لفظية: كأن يقول الموسط: وسطتك فيقبل الوسيط.

صيغة غير لفظية: كالكتابة، فيكتب له الموسط: وسطتك أو وكلتك فيقبل الوسيط، أو بالإشارة المفهومة، فإذا عقد من لا يقدر على النطق عقداً بالإشارة كالأخرس ومن اعتقل لسانه، صح اتفاقاً^(٢)، بشرط أن تكون

(١) انظر: حاشية ابن عابدين (٥/٦)، والفتاوى الهندية (٤/٤٠٩)، ومواهب الجليل (٤/٢٢٨)، ومغني المحتاج (٢/٣٣٣)، والإنصاف (٤/٦).

(٢) انظر: المبسوط (٦/١٤٤)، ومواهب الجليل (٤/٢٢٩)، وروضة الطالبين (٣/٣٢١)، (٨/٣٩)، وكشاف القناع (٥/٣٩).

إشارته مفهومة؛ لأنها تقوم مقام العبارة في تعامله وبيان مقصوده، ولو لم تعتبر لكان ضرراً في حقه.

أو بالإرسال: وذلك بأن يرسل أحد الخاطبين شخصاً يبلغ إجابته أو قبوله للخطاب.

فتصح الخطابة بكل ما يدل عليها من دلالة لغوية أو عرفية استعملها الناس وأبانت عن مقصدهم، سواء كان ذلك بلفظ أم إشارة أم كتابة أم إرسال أم غير ذلك؛ لأن كل ذلك يحقق ما يدل على مقصود الطرفين وتراضيهما، فإذا لم تكن الصيغة مفهومة لم يتحقق بها مقصود المتعاقدين ورضاها فلا تصح.

- مثال ذلك: أن تختلف اللغة بين الطرفين ولا يفهم أحدهما الآخر، ومثل: ألا يسمع أحدهما الآخر، أو أن تكون الكتابة غير واضحة، أو تشتمل على خطأ يخل بالمقصود، أو تكون إشارة الأخرس غير مفهومة^(١).

الفرع الثاني: شروط عقد الخطابة في النكاح:

يشترط في عاقد الخطابة في النكاح ما يأتي:

١. التراضي، وهو أن يأتيا بالعقد عن اختيار منهما.

وهذا الشرط محل اتفاق بين الفقهاء^(٢) في عقود المعاوضات، لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ

(١) انظر: الاختيار لتعليل المختار (٢/ ١٠)، ومواهب الجليل (٤/ ٢٢٩)، وكشاف القناع (١١/ ٢٣٧)، طبعة وزارة العدل.

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٤/ ١٧٥)، والفتاوى الهندية (٤/ ٤١١)، ومقدمات ابن رشد (٢/ ١٦٤)، وعقد الجواهر الثمينة (٢/ ٨٢٥)، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ١٦)، والمهذب (٢/ ٥١٧)، وروضة الطالبين (٣/ ٣٤٢)، والمحرر في الفقه (١/ ٣٥٦)، وشرح منتهى الإرادات (٢/ ٤١٨-٤١٩).

إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحَكُّرَةً عَنْ تَرَضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿النساء: ٢٩﴾، والتجارة اسم لجنس المعاوضات، والخطابة نوع منها.

٢. أهلية التعاقد بأن يكون الطرفان عاقلين مميزين، فلا يصح عقد المجنون، ولا الصبي غير المميز بالاتفاق^(١).

ويشترط في محل الخطابة ما يأتي:

١. أن يكون مباحاً^(٢)، فلا تصح الخطابة في محرم كالتوسط في نكاح متعة أو شغار أو تحليل ونحو ذلك؛ لأن هذه العقود إذا حُرمت بذاتها، فتحريم الخطابة فيها أولى؛ لما في ذلك من التعاون على المعصية، قال تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

٢. أن يكون محل الخطابة معلوماً ولو من بعض الوجوه؛ لئلا يعظم الغرر وتشتد الجهالة، كأن يوسطه في البحث له في بلد معين، وجنس معين، ولا يشترط استقصاء أوصاف ذلك كله كما في السلم، ولا القرب منه؛ لأن الخطابة إن كانت جائزة، فإن هذا النوع من الجهالة لا يؤثر في عقدها للحاجة لذلك؛ لكونها غير لازمة للطرفين، وإن كانت الخطابة لازمة؛ فإن بيان المنفعة فيها بتحديد المدة كافٍ عن استقصاء أوصاف محل الخطابة، إذ الجهالة قد انتفت بضبط المدة^(٣).

(١) انظر: بدائع الصنائع (٤/ ١٧٥)، ومواهب الجليل (٥/ ٤٥٢)، ومغني المحتاج (٢/ ٣٣٢)، والإنصاف (٤/ ٢٦٧).

(٢) انظر: حاشية العدوي على الخرشي (٧/ ٧٤)، وحاشية قليوبي وعميرة (٣/ ١٣١)، وشرح منتهى الإرادات (٢/ ٤١٨-٤١٩، ٤٤٦).

(٣) انظر: مواهب الجليل (٥/ ١٩١)، وروضة الطالبين (٤/ ٢٩٤)، والمغني (٨/ ١٢٥)، والمبدع (٥/ ٢٦٨).

ويشترط في عمل الخطّاب أو الخطّابة:

أن يكون هذا العمل معلوماً في الخطابة اللازمة، ويحصل العلم به بتقدير مدة عمل الخطّاب، كيوم أو أسبوع أو شهر؛ وذلك لأن الخطابة اللازمة إجارة، والإجارة يشترط فيها العلم بالعمل، ويحصل ذلك بتحديد الزمن أو بتحديد العمل ببيان أو صافه بياناً كافياً^(١).

وفي حال كون الخطابة جائزة، فإنه لا يشترط العلم بمقدار عمل الخطّاب، وتجاوز الجهالة فيه؛ لأنها محمولة على الجعالة، والجعالة تجوز فيها جهالة العمل^(٢).

ويشترط في أجره الخطابة الزوجية ما يأتي^(٣):

١. أن تكون الأجرة مما يباح ويتنفع به لغير ضرورة كالثمن.
٢. أن تكون الأجرة مملوكة للموسط أو مأذوناً له فيها كالثمن في البيع.
٣. أن تكون الأجرة مقدوراً على تسليمها؛ لأن ما لا يقدر على تسليمه شبيه بالمعدوم، والمعدوم لا يصح جعله عوضاً، فكذا ما أشبهه.
٤. أن تكون الأجرة معلومة كالثمن في البيع.

وكذا يشترط العلم بالجعل لو كان عقد الخطابة كالجعالة؛ لأن جهالة العوض تفوّت المقصود من عقد الجعالة، إذ لا يكاد أحد يرغب في العمل مع جهالة الجعل، ولا حاجة إلى جهالته بخلاف العمل والعامل، حيث تغتفر جهالتهما للحاجة إلى ذلك^(٤).

(١) انظر: المبسوط (١١٥/١٥)، والبيان والتحصيل (٤٧٩/٨)، وروضة الطالبين (١٨٩/٥)، والمغني (١١/٨).

(٢) انظر: حاشية الدسوقي (٦٦/٤)، ومغني المحتاج (٤٢٩/٢)، والمغني (٣٢٥/٨).

(٣) انظر: القوانين الفقهية (ص ١٨١)، وبلغة السالك (٢٩١/٢)، وروضة الطالبين (١٧٤/٥) -

(١٧٥)، ومغني المحتاج (٣٣٤/٢)، والمغني (١٤/٨)، وشرح منتهى الإرادات (١٤٢/٢).

(٤) انظر: مغني المحتاج (٤٣١/٢)، والمغني (٣٢٧/٨).

المطلب الثاني

خطابة المسلم للكافر والعكس

يصح للخطّاب المسلم أن يكون وسيطاً للكافر الذمي والمستأمن؛ لأن عقد الخطابة في النكاح من عقود المعاوضات التي يملكها المسلم والكافر، ولا تتضمن إذلال المسلم ولا استخدامه كالبيع فإنه لا يشترط له إسلام العاقلين إجماعاً، ولا فرق في هذا بين الخطابة المقدرة بالعمل أو الزمن. وكذا العكس بأن يكون الكافر الموثوق المعروف بالصدق والأمانة وسيطاً للمسلم^(١).

فقد ورد في حديث عائشة رضي الله عنها: «واستأجر رسول الله ﷺ من بني الدليل هادياً خريئاً (الماهر بالدلالة)، وهو على دين كفار قريش»^(٢)، ولأن العدالة غير مشترطة فيه، وكذلك الدين كالبيع^(٣).

المطلب الثالث

تصرف الخطّاب

لا تخلو تصرفات الخطّاب من نوعين:

النوع الأول: التصرف المأذون للخطّاب فيه:

تقتضي الخطابة في النكاح أن يقوم الخطّاب بالدلالة والتقريب بين الطرفين.

(١) انظر: بدائع الصنائع (٤/ ١٧٤)، وبلغة السالك (٢/ ٢٧٥)، وروضة الطالبين (٣/ ٣٤٥)، والمغني (٧/ ٢٣٧)، والإنصاف (٦/ ٢٤).

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الإجارة، باب استئجار المشركين عند الضرورة أو إذا لم يوجد أهل الإسلام. (ح ٢٢٦٣).

(٣) المغني (٧/ ٢٣٧).

أما إمضاء العقد، وذلك بأن يتولى الخطّاب العقد عن أحد الطرفين (الخاطب أو المخطوبة)، فليس له ذلك؛ لأنه لا يفيد^(١).

لكن لو جعل له إمضاء العقد بأن فوض فيه، أو اقتضاه عرف معتبر، فإنه يصح تصرفه حينئذ بهذا التفويض اللفظي أو العرفي لا بعقد الخطابة، ويكون الخطّاب في هذه الحال جامعاً بين عقدي الخطابة والوكالة^(٢).

النوع الثاني: التصرف غير المأذون للخطّاب فيه:

تصرفات الخطّاب قد تكون لمصلحة الخاطب، مثل: أن يوسطه في البحث عن امرأة بعد شهر، فيجد بغيته بعد أسبوع بالصفات نفسها، أو يجد ما يطلبه الخاطب بأقل من مهر المثل، وهكذا.

فإن كان الخطّاب وكيلًا، وأتمه بهذه المخالفة فتسري عليه أحكام مخالفة الوكيل موكله، وهي مبثوثة في موضعها في أحكام الوكالة^(٣).

وإن لم يكن الخطّاب وكيلًا، وأقرّ الخاطب ذلك منه، فهل يستحق الخطّاب أجرته المسماة فقط أو يزداد وينقص فيها حسب نوع التصرف؟

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن الخطّاب يستحق أجرته التي اتفقا عليها أول الأمر، ولا ينظر إلى ما طرأ، إن بقيا على أصل عقد الخطابة، فإن غيراً في مقدار الأجرة فلهما ذلك؛ لأن الحق لهما ولا يعدوهما، فكيفما اتفقا على ذلك جاز؛ لأنه حصل برضاهما^(٤).

(١) انظر: ما تقدم ذكره حول اختصاصات الخطّاب (ص ٢٤٩).

(٢) انظر: عقد الجواهر الثمينة (٢/ ٨٢٧)، ومغني المحتاج (٢/ ٢٢٨-٢٢٩)، والوجيز (١/ ١٩٣)، والمبدع (٤/ ٣٧١)، والإنصاف (٥/ ٣٨٣)، والقواعد لابن رجب (ق ٦٩) (ص ١٢٣).

(٣) انظر: المبسوط (١٩/ ٥٦)، والتاج والإكليل (٥/ ١٩٨) مع مواهب الجليل، وأسنى المطالب (٢/ ٢٧٣)، والإنصاف (٥/ ٣٨٢-٣٨٣)، والقواعد لابن رجب (ق ٦٩) (ص ١٢٣-١٢٤).

(٤) انظر: المغني (٧/ ٢٠٧-٢٠٨). وشرح المجلة لسليم رستم باز (١/ ٣٠٩)، والوساطة التجارية لعبد الرحمن الأطرم (ص ٢٢٤).

المطلب الرابع

استنابة الخطّاب غيره

إذا أراد الخطّاب أن يستنيب غيره في الخطابة الزوجية، فإنه لا يخلو إما أن تكون الخطابة واردة على عين الخطّاب أو على ذمته.

فإن كانت الخطابة واردة على عينه كأن اشترطت مباشرته العمل بنفسه بأن كان مقصوداً بذاته لشهرته أو لحذقه، فلا يجوز له أن يستنيب غيره لوقوع العقد على عينه^(١)؛ ولأنه لم يؤذن له في التوكيل، ولا تضمنه إذنه لكونه يتولى مثله؛ ولأن الغرض لا يحصل بغيره أشبه ما لو أسلم في نوع فسلم إليه غيره^(٢).

وإن كانت الخطابة متعلقة بذمة الخطّاب وانتفى قصد عينه، ففيه قولان عند الفقهاء^(٣):

القول الأول: يجوز له أن يستنيب غيره؛ لأن المستحق عمل في ذمته، ويمكن إيفاءه بنفسه أو بالاستعانة بغيره، وهو قول المالكية^(٤) والحنابلة^(٥).

القول الثاني: لا يجوز له أن يستنيب غيره، ما دام أنه لم يؤذن له في ذلك؛ لعدم الإذن فيه ولا يتضمنه الإذن، وهو قول الحنفية^(٦) والشافعية^(٧).

(١) انظر: المغني (٣٦/٨)، ومطالب أولي النهى (٣/٦٢٦).

(٢) انظر: المبسوط (٣٢/١٩)، والشرح الصغير (٢/١٨٥)، وأسنى المطالب (٢/٤٣٩)، والإنصاف (٤٤/٦).

(٣) يمكن تخريجها على قولي الفقهاء في مسألة: مدى استحقاق الوكيل أن ينيب غيره في العمل الذي كلف به.

(٤) انظر: عقد الجواهر الثمينة (٢/٨٢٩)، وبلغة السالك (٢/١٦٩).

(٥) انظر: المغني (٧/٢٠٥)، والإنصاف (٦/٤٤)، والقواعد لابن رجب (ق ٦٩) (ص ١٢٤).

(٦) انظر: الهداية (٣/٢٣٤).

(٧) انظر: روضة الطالبين (٤/٣١٣)، ومغني المحتاج (٢/٢٢٦).

ورجح ابن قدامة - رحمه الله - القول الثاني^(١)؛ لأنه يتصرف بالإذن ولم يؤذن له بالتوكيل، فلا يكون مأذوناً فلا يصح.

المطلب الخامس

الاختلاف بين عاقدَي الخطابة في النكاح

إذا اختلف الوسط والخطّاب في أصل الخطابة، بأن قال: وسطتني، وأنكر الآخر ذلك ولا بينة بينهما، فالقول قول الوسط؛ لأنه منكر، والأصل براءة ذمته وعدم إذنه^(٢).

أما إذا اختلفا في قدر الأجرة، فإن كان هناك عرف في مقدار أجرة الخطّاب فيعمل به، وأما إن لم يكن عرف فإنهما يتحالفان، فيحلف كل واحد على إثبات ما ادعاه ونفي ما ادعي عليه؛ لأن كل واحد منهما مدع ومدعى عليه كالاختلاف بين البائع والمشتري، فإذا تحالفا فسخ العقد وكان للخطّاب أجرة المثل إذا تم العمل، (لأنها عقد يجب المسمى في صحيحه، فوجبت أجرة المثل في فاسده كالإجارة)^(٣) فإن لم يكن قد عمل كان لهما فسخ العقد^(٤).

وأما إذا اختلفا في دعوى التبرع بعد انتهاء العمل، بأن قال الوسط: عملت متبرعاً دون أجر، وقال الخطّاب: بل بأجرة، فالقول قول الخطّاب

(١) انظر: المغني (٧/ ٢٠٥).

(٢) انظر: المبسوط (١٩/ ٥٩)، وعقد الجواهر الثمينة (٢/ ٨٣٣)، (٣/ ٩٤٦)، والتاج والإكليل (٥/ ٢١٣)، وشرح الخرشي (٧/ ٦٤)، ومغني المحتاج (٢/ ٢٣٣)، والمغني (٧/ ٢١٦)، ومعوّنة أولي النهى (٤/ ٦٧٢)، والوساطة التجارية (ص ٢٨٤).

(٣) المبدع (٥/ ٢٧٠).

(٤) انظر: روضة الطالبين (٥/ ٢٧٥)، ومغني المحتاج (٢/ ٤٣٤)، والمغني (٨/ ١٠٩، ١٤٢)، والإنصاف (٦/ ٣٩٢)، والوساطة التجارية (ص ٢٩٥).

إذا كان معروفاً بأنه يعمل بالأجر وإلا فلا يستحق شيئاً؛ لأن اشتهاره بذلك يجري مجرى التنصيص على الأجر^(١).

المطلب السادس شركة الخطّابين

إذا اشترك أكثر من خطّاب في عمل الخطابة في النكاح، بحيث يعمل كل فيما طُلب منه، أو فيما طُلب من صاحبه ثم يقتسمون ما حصل لهم من ذلك، فهذه شركة جائزة، وهي من قبيل شركة الأبدان؛ وشركة الأبدان مشروعة كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه، قال: «اشتركت أنا وسعد وعمار يوم بدر، فيما نصيب، فلم أجدني أنا وعمار بشيء وجاء سعد برجلين»^(٢)، وأقرهم الرسول ﷺ على ذلك، قال الإمام أحمد: أشرك بينهم النبي ﷺ^(٣). ولأنها تكون في الأعمال والصنائع والمهن، والخطابة في النكاح من قبيل ذلك^(٤).

وأما ما قيل فيها: من الغرر فيغتفر لورود النص فيها، كغيرها من العقود التي ورد فيها اغتفار ذلك، مثل: السلم والمضاربة ونحوها.

(١) انظر: الفتاوى الهندية (٤/ ٤٨٧)، وحاشية الدسوقي (٤/ ٦٤)، ونهاية المحتاج (٥/ ٥٦)، والمبدع (٥/ ٢٧٠).

(٢) رواه أبو داود في سننه، كتاب البيوع، باب في الشركة على غير رأس مال (٢/ ٢٣٠) (ح ٣٣٨٨)، والنسائي في سننه، كتاب البيوع، باب الشركة بغير مال (٧/ ٢٨٠)، وابن ماجه في سننه، كتاب التجارات، باب الشركة والمضاربة (ح ٢٢٨٨)، والحديث سكت عنه أبو داود فهو صالح عنده، وكذلك سكت عنه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ٤٩)، وقال عنه ابن حزم في المحلى (٨/ ١٢٣): «منقطع»، وكذا قال عنه الشوكاني في نيل الأوطار، (٥/ ٣٩٢)، وضعفه الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه (ح ٤٥٣)، دار المعارف، ١٤١٧ هـ.

(٣) انظر: المغني (٧/ ١١٢).

(٤) انظر: فتح القدير (٥/ ٤٠٥)، وبلغة السالك (٢/ ١٦٥)، والإنصاف (٥/ ٤٦٢)، والقواعد لابن رجب (ق ٦٩) (ص ١٢٤).

المطلب السابع أجرة الخطّاب

ويشتمل على خمسة فروع:

الفرع الأول: أخذ الأجرة على عمل الخطابة في النكاح:

يستحق الخطّاب أجرة على خطابته، سواء كانت دلالة أم بحثاً أم سعيّاً بين الطرفين، إن لم يكن متبرعاً، والأصل فيها الحل لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْوَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، إذ إن الخطّاب يأخذ هذه الأجرة مقابل قيامه بعمل مباح، سواء أكان طالباً للأجر، أم كان ممن يمتن ذلك ويعرف به. وقد عرض الفقهاء لهذه المسألة، واختلفت أقوالهم في حكم أخذ الأجرة على عمل الخطابة الزوجية على أقوال ثلاثة:

القول الأول: أن للخطّاب أجرة على هذا العمل، وبه قال الحنفية وهو المفتى به عندهم^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤)؛ لأن معظم الأمر في النكاح يقوم بالدلالة، فإن النكاح لا يكون إلا بمقدمات تكون منها الدلالة، فكان للخطّاب الأجر بمنزلة الدلال في البيع.

القول الثاني: أنه لا أجرة للخطّاب، وهو قول للحنفية^(٥)؛ لأنه لا منفعة للزوج من كلام الدلالة بغير عقد، بل منفعة الزوج في العقد، والعقد ما قام بها.

(١) انظر: الفتاوى الخانية (٣٢٧/٢)، ومجمع الضمانات (ص ٥٤)، والفتاوى الهندية (٤٥/٤).

(٢) انظر: شرح الخرشي على خليل (٧٤/٧)، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٦٦/٤).

(٣) انظر: روضة الطالبين (٣٣٢/٤).

(٤) انظر: المغني (١٣٦/٨، ١٤١)، والشرح الكبير مع الإنصاف (١٧٤/١٦)، ومطالب أولي النهى (٢١٥/٥).

(٥) انظر: الفتاوى الخانية (٣٢٧/٢).

القول الثالث: التفصيل في نوع عمل الخطّاب، فقد يكون عمله مجرد دلالة دون عمل وبحث فلا يستحق أجرأ، وقد يكون دلالة مع بحث وسعي فيستحق الأجر، وبه قال بعض المالكية^(١).

والأقرب القول الأول لما ذكر في صدر هذا الفرع، والله أعلم.

وهذا مبني على أن الجعل لا يجوز فيما يلزم فعله، وإنما يجوز فيما لا يلزمه أن يفعله، ففي النوع الأول: وهي الدلالة على امرأة يعلم أنها تصلح له، يعتبر من باب النصيحة، والنصيحة للمسلم مطلوبة، فإذا دله فقد عمل شيئاً يلزمه فعله، فلا يستحق عليه جعلاً.

وأما النوع الثاني: فإنه لا يلزم الخطّاب أن يبحث له عن من لا يعلمها، أو يسعى له في نكاحها، فجاز أخذ الجعل فيها.

ولتقدير الأجرة للخطّاب صور عديدة متنوعة، أهمها صورتان:

(أ) الأجرة بمبلغ معين قدرأً ونوعاً، فإذا جعلت أجرة الخطّاب مبلغاً من المال معلوم القدر والنوع كآلف ريال مثلاً صحت؛ لأن الأجرة معلومة قدرأً ونوعاً^(٢).

(ب) ترك الأجرة دون تسمية، فإذا عمل الخطّاب لغيره دون أن يجري بينهم تسمية أجرة وتم العمل، استحق الخطّاب أجرة المثل بشرط أن يكون الخطّاب عمل بإذن المتوسط؛ لأن الخطّاب قد استهلك عمله فلزمته أجرته، وعدم إعطائه أجرأً إبطال لعمله الذي انتفع به، فيكون من أكله بالباطل^(٣)؛

(١) انظر: البيان والتحصيل (٨/ ٤٤٠-٤٤١-٢)، والفواكه الدواني (٢/ ١٦١)، وحاشية العدوي على الخرشي (٧/ ٧٤).

(٢) انظر: الفتاوى الهندية (٤/ ٤٥٠)، والمتقى شرح الموطأ (٥/ ١١١)، ومطالب أولي النهى (٣/ ٦١٢).

(٣) انظر: روضة الطالبين (٥/ ٢٣٠)، والإنصاف (٦/ ١٧).

ولأن العرف قد جرى أن العمل يقابل بالعوض، والإذن دليل على رضاه بدفع الأجرة.

ومن ذلك لو ترك العاقدان تسمية الأجرة بناء على العرف فيها، أو وجود تسعيرة لها، فإنها تصح بذلك، ويستحقها الخطّاب على ما جرى به العرف أو التسعيرة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «والمرجع في الأجور إلى العرف»^(١).

لكن لو عمل له دون إذنه لم تجب له أجرة، ويكون من باب تصرف الفضولي^(٢).

الفرع الثاني: من تجب عليه أجرة الخطّاب:

إن المعتبر في أجرة الخطّاب هو: الشرط أو العرف إن وجد، بأن كان على أحد الطرفين (الرجل أو المرأة) أو عليهما معاً، فإذا اجتمع شرط وعرف، قدم الشرط؛ لأن الشرط نص صريح فيقدم.

جاء في حاشية الدسوقي^(٣): «واعلم أن الأصل في جعل السمسار أن يكون على البائع عند عدم الشرط أو العرف»^(٤).

فإذا لم يكن شرط ولا عرف، فالظاهر أن يقال: إن الأجرة على من وسطه منها، فلو وسطه الرجل كانت الأجرة عليه، ولو وسطته الأنثى لزمتهما الأجرة، فإن وسطاه معاً كانت بينهما.

(١) قاعدة العقود (ص ١٦٤).

(٢) والمسألة فيها اختلاف على خمسة أقوال تجري على أقوال الفقهاء في الأجور إذا لم تُسمَّ له أجرة. انظر: روضة الطالبين (٥/ ٢٣٠)، والمبدع (٥/ ٦٨)، والقواعد لابن رجب (ق ٦٩) (ص ١٤١).

(٣) هو: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، له: الحدود الفقهية، وحاشية على الشرح الكبير للدردير، وحاشية على مغني اللبيب، توفي سنة ١٢٣٠ هـ. انظر: هدية العارفين (٢/ ٣٥٧)، والأعلام (٦/ ١٧).

(٤) (٣/ ١٢٩)، وانظر: شرح الزرقاني على خليل (٥/ ١٤٥).

الفرع الثالث: استقرار أجره الخطاب:

الخطابة الجائزة - وهي المقدرة بالعمل - يجب الأجر فيها بتمام العمل، ولا يجب في الذمة قبل ذلك؛ لأن عقدها جائز يحق لهما فسخه، فأجابه في الذمة يناقض الجواز، فإذا تم العمل لزم ووجب الأجر^(١).

وأما الخطابة اللازمة - وهي المقدرة بالزمن - فقد اختلف فيها الفقهاء على قولين:

القول الأول: يجب الأجر فيها بالعقد، ويملك به، ويستحق بتسليم الخطاب نفسه، ويستقر كاملاً بمضي المدة، فمتى مضت المدة والخطاب قد سلّم نفسه استقر الأجر كاملاً، سواء عمل أم لم يعمل، وهو مذهب الشافعية^(٢) والحنابلة^(٣).

ومن أدلة هذا القول:

١. قياس الأجرة على الثمن في البيع إذ إنه يُستحق بمجرد العقد عند إطلاق ذكره فيه.

٢. ولأن الأجرة عوض في عقد يتعجل بالشرط، فوجب أن يتعجل بمطلق العقد^(٤).

٣. قياس الأجرة على المنفعة في كون المستأجر يملكها بمجرد العقد، إذ كلاهما عوض في عقد الإجارة.

(١) هذا إذا لم يكن هناك شرط بتعجل الأجر أو تأجيله أو تقسيطه، فإن وجد الشرط عمل به. انظر: الهداية (٣/٢٣٢)، ومقدمات ابن رشد (٢/١٦٦)، وشرح الزرقاني على خليل (٤/٧)، وبلغة السالك (٢/٢٥٧)، وروضة الطالبين (٥/٢٧٤)، وكفاية الأخيار (١/١٩٢)، والمغني (٨/٣٥)، والشرح الكبير مع الإنصاف (١٦/١٧).

(٢) انظر: المهذب (١/٥٢٢)، وكفاية الأخيار (١/١٩٢).

(٣) انظر: المغني (٨/١٧)، والإنصاف (٦/٨٠)، ومطالب أولي النهى (٣/٦٨٦).

(٤) انظر: المهذب (١/٤٠٦)، والإنصاف (٦/٨٠).

القول الثاني: أن الأجرة لا تجب بنفس العقد ولا تملك به، ولا يجب تقديمها بمجرد العقد، وهو مذهب الحنفية^(١) والمالكية^(٢).

ومن أدلتهم:

١. قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآوُوهُمْ أَجُورُهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، فأمر بإعطاء الأجرة بعد حصول العمل، وهو الإرضاع، فدل على أنه وقت وجوبه^(٣).

٢. حديث النبي ﷺ: «ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة...»: وذكر منهم: «ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره»^(٤).

وجه الاستلال من الحديث: أنه توعد على الامتناع من دفع الأجر بعد العمل، فدل على أنه حالة الوجوب.

٣. أن العقد ينعقد شيئاً فشيئاً على حسب المنافع، والعقد معاوضة، ومن قضيتها المساواة، فمن ضرورة التراخي في جانب المنفعة التراخي في البدل الآخر، وإذا استوفى المنفعة يثبت الملك في الأجرة لتحقيق التسوية^(٥).

الراجع:

يظهر لي - والله أعلم بالصواب - رجحان القول الأول، بأن الأجرة تجب بالعقد؛ لأن وجوبها بالعقد، يعني: ثبوتها في الذمة، وهذا مقتضى لزوم العقد، ولا يلزم من القول بذلك أن تعجل الأجرة.

(١) انظر: الفتاوى الهندية (٤/ ٤١٢).

(٢) انظر: القوانين (ص ١٨١)، وبداية المجتهد (٢/ ٢٢٨).

(٣) انظر: المغني (٨/ ١٧).

(٤) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الإجارة. باب إثم من منع أجر الأجير (ح ٢٢٧٠).

(٥) انظر: الهداية (٣/ ٢٣٢).

ويجاب عن أدلة القول الثاني:

١. بأن وجه الاستدلال بالآية: يحتمل أن المراد بالإيتاء عند الشروع أو عند تسليم النفس، ثم إن الإيتاء في وقت لا يمنع وجوبه قبله.
٢. وأما وجه الاستدلال بالحديث فيجاب عنه: بأن الأمر بالإيتاء في وقت لا يمنع وجوبه قبله أو أنه توعدده على ترك الإيفاء في الوقت الذي تتوجه المطالبة فيه عادة.
٣. وأما الدليل الثالث، فيقال: إن كون المنافع تؤخذ شيئاً فشيئاً، لا يمنع ثبوتها بالذمة، مثل ما لو اشترط التعجيل^(١).

الفرع الرابع: الزيادة في أجره الخطاب أو النقص منها:

إذا تم عمل الخطاب، فلا أثر للزيادة في الأجرة أو النقص منها، ولا يترتب على ذلك شيء؛ لأن الأجرة قد لزم المتوسط، واستقرت عليه بتمام العمل.

وأما إذا زاد المتوسط في الأجرة أو نقص منها قبل تمام عمل الخطاب، فلا يخلو الأمر من حالين:

الحال الأول: أن يكون ذلك في الخطابة اللازمة، وحيث لا يصح نقصها، ولا يلزمه ما زاد فيها؛ لأنها قد لزم بالعقد فيجب ما سمي فيه كالإجارة^(٢).

الحال الثانية: أن يكون ذلك في الخطابة الجائزة، وحيث يمكن تخريجها على ما ذكره الفقهاء في الجعالة، في حكم زيادة الجعل أو نقصانه، فيجوز له أن يزيد وينقص في الجعل قبل الشروع في العمل، وبه قال الشافعية^(٣)

(١) انظر: المغني (٨/ ١٧-١٨).

(٢) انظر: المبدع (٥/ ٩٩).

(٣) انظر المذهب (١/ ٥٣٩).

والحنابلة^(١)؛ وذلك لأن «الجعل مال بُذِلَ في مقابلة عمل في عقد جائز، فجازت الزيادة والنقص فيه قبل العمل كالربح في المضاربة»^(٢).

أما بعد الشروع في العمل: فظاهر كلام المالكية منعه^(٣)؛ لأنهم يرون لزوم الجعالة للجاعل بعد الشروع في العمل.

وأجازه الشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) إلا أنهم قالوا: يجب حينئذ أجره المثل، ولا يعمل بزيادته ونقصانه؛ لأن تغييره للجعل فسخ للأول، والفسخ في أثناء العمل يقتضي الرجوع إلى أجره المثل.

الراجع:

الذي يظهر - والله أعلم - أن الخطابة عقد جائز قبل فراغ الخطاب من العمل، وإذا كان ذلك كذلك، فإن العقد يعطي صاحبه حق التعديل قبل الفراغ، إلا أن الخطاب إذا لم يرَضَ استحق أجره المثل؛ لأنه في حال فسخ الخطاب بسبب زيادة العمل، فإن الفسخ وإن كان من قبله إلا أن الفسخ كان بسبب تصرف الموسط، فاستحق أجره المثل، وإن كان الفسخ بسبب نقص الجعل، فإن الفسخ من الموسط، والموسط إذا فسخ استحق الخطاب أجره مثله.

الفرع الخامس: مدى استحقاق الخطاب الأول للأجرة إذا تمت الخطابة في النكاح عن طريق خطاب آخر:

إذا عمل الخطاب الأول في الخطابة الزوجية، لكن لم يتم العقد عن طريقه، وإنما تم بسبب خطاب آخر، فلا يستحق الأول أجراً إلا إن ظهر ما

(١) انظر: المبدع (٥/٢٦٩)، ومطالب أولي النهى (٤/٢١١).

(٢) المهذب (١/٥٣٩)، وانظر: المبدع (٥/٢٦٩).

(٣) انظر: عقد الجواهر الثمينة (٣/٩٤٥)، وشرح الخرشي على خليل (٧/٦٥)، وفي قول آخر للمالكية: أنه يجوز الزيادة والنقصان في الجعل قبل فراغ العمل. انظر: عقد الجواهر الثمينة (٣/٩٤٦).

(٤) انظر: روضة الطالبين (٥/٢٧٤)، ومغني المحتاج (٢/٤٣٣-٤٣٤).

(٥) انظر: المبدع (٥/٢٦٩).

يدل على إرادة حرمانه من الأجر فإن هذا يكون استحلالاً لجهد عمله، والأصل أن له فيه الأجر.

ووجه ذلك: أن الأجر مقابل بحصول المقصود، كما جرى بذلك العرف والعادة، فيكون الأجر لمن تم النفع عن طريقه؛ فالخطّاب يختلفون في القدرة على الإقناع والتقريب بين المتعاقدين، فالعبرة لمن حصل العقد عن طريقه، إذ إن ذلك هو ثمرة الخطابة.

لكن لو كان بين الخطّاب الأول والثاني شرط، أو جرى عرف بأن الخطّاب يستحق أجراً على عمله دون نظر لحصول المقصود عن طريقه فيعمل بذلك، عملاً بالعرف؛ لأن ذلك يعتبر ظلماً للأول^(١)، وقياساً على الدلال في بيع الأرض، فالسعي (وهو: العمولة على الدلالة) يعطى لمن كان سبباً في العقد.

المطلب الثامن

شهادة الخطّاب

شهادة الخطّاب قبولاً ورداً، مبنية على مدى تأثير هذه الحرفة على عدالة محترفها، والعدالة أساس قبول الشهادة.

وإذا نظرنا إلى واقع شهادة الخطّاب فإنها لا تخلو من حالين:

- إما أن يكون الخطّاب عدلاً فلا ترد شهادته لعدالته.

- وإما أن يجزّ إلى نفسه منفعة أو يدفع عنها مضرة بشهادته أو يحلف كاذباً ولا يبالي أو يعد ويخلف وغلب هذا عليه، أو يتعدى في أخذ الأجر

(١) انظر: البيان والتحصيل (٤٣٧/٨)، وشرح الخرشي (٦١/٧)، والمعيّار المعرب (٣٥٩/٨) - ٣٦٠، (١٢٢/٩)، ومغني المحتاج (٤٣٢/٢)، وأسنى المطالب (٤٤١/٢)، والمغني (٣٦/٨)، والقواعد لابن رجب (ق٦٩ ص١٢٤).

بالزيادة على أضعاف أجر المثل، فلا تقبل شهادته؛ لأنه يكون حينئذ متهماً ولا شهادة لمتهم^(١).

جاء في (فتح القدير)^(٢) عن الدالّين: «إنهم يكذبون كثيراً على غيرهم مع خلفهم (أي الوعد) فلا يقبل إلا من علم عدالته منهم».

وفي (لسان الحكام في معرفة الأحكام)^(٣): «وكذلك لا تقبل شهادة النخاس والدالّ؛ لأنها يكذبان ولا يباليان».

فالخطّابون غيرهم من ذوي الحرف يختلف الحكم عليهم باختلاف العرف في اعتبار هذه المهنة خارقة للمروءة أو لا، وكذا بسبب وجود التهمة التي ترد بها شهادة الشاهد مما يحصل له بسببها جر منفعة أو دفع مفسدة^(٤).

جاء في المغني^(٥): «وأما سائر الصناعات التي لا دناءة فيها فلا ترد الشهادة بها، إلا من كان منهم يحلف كاذباً، أو يعد ويخلف وغلب هذا عليه، فإن شهادته ترد».

وعلى ذلك فإن الخطّاب إذا شهد فيما يتهم فيه لم تقبل شهادته.

المطلب التاسع هروب الخطّاب

إذا هرب الخطّاب قبل إتمام العمل:

- فإن كانت الخطابة جائزة فسخ العقد؛ لأنه لم يلزمه أصلاً.

(١) انظر: الفتاوى البزازية بهامش الفتاوى الهندية (٥/٤٢، ٢٦٠)، ومواهب الجليل (٦/١٥٦).

(٢) لابن الهمام (٧/٤١٤).

(٣) لابن الشحنة الحنفي مع معين الأحكام (ص ٢٤٥).

(٤) انظر: مدى صلاحية الشهادة في إثبات الأحكام لفيحان شالي المطيري (ص ٢٢٣).

(٥) (١٤/١٥٣)، وانظر: معين الحكام (ص ٧٢)، وروضة الطالبين (١١/٢٣٤).

• أما لو كانت الخطابة لازمة:

- فإن كانت على مدة ومضت انفسخ العقد.
- وإن كانت على عمل في ذمته - عند من قال بلزومها - فإنه يستأجر من ماله من يقوم بعمله، فإن تعذر فللموسط الفسخ أو الانتظار إلى أن يرجع فيطالبه بالعمل^(١).

قال ابن قدامة - رحمه الله -: «وإن هرب الأجير حتى انقضت المدة انفسخت الإجارة، وإن كانت على عمل خير المستأجر بين الفسخ والصبر»^(٢).

المطلب العاشر

فسخ عقد الخطابة في النكاح

إذا أراد أحد طرفي الخطابة فسخها فلا يخلو: إما أن تكون الخطابة لازمة أو جائزة.

فإن كانت الخطابة لازمة: فإنه لا يحق لأحدهما فسخها ابتداء^(٣)، ولو أراد الموسط فسخها قبل انتهاء المدة لزمته أجرة الخطاب، أو أراد الخطاب الفسخ ألزم بالاستمرار؛ لأنها عقد لازم فترتب مقتضاها، كما هو الشأن في الإجارة. قال ابن قدامة: «والإجارة عقد لازم، يقتضي تمليك المؤجر الأجرة والمستأجر المنافع، فإذا فسخ المستأجر الإجارة قبل انقضاء مدتها، وترك الانتفاع اختياراً منه لم تنفسخ الإجارة، والأجر لازم له»^(٤)؛ لكن لو

(١) انظر: بلغة السالك (٢/ ٢٨١)، والمهذب (١/ ٤١٣)، والمقنع (ص ١٤٠)، والقواعد لابن رجب (ق ٧٥ ص ١٤١).

(٢) المغني (٨/ ٢٧)، وانظر: المبدع (٦/ ١٠٠).

(٣) انظر: بداية المجتهد (٢/ ٢٢٩)، وبلغة السالك (٢/ ٢٥٧)، وروضة الطالبين (٥/ ١٤٧)، والمغني (٨/ ٢٢).

(٤) المغني (٨/ ٢٣).

رضي الطرف الآخر بالفسخ صح ذلك، ويكون من باب الإقالة، وهي مشروعة في البيع فكذا في الإجارة؛ لأنها عقد معاوضة ونوع منه.

وإن كانت الخطابة جائزة: فإنه إذا أراد أحد الطرفين الفسخ قبل شروع الخطّاب في العمل فذلك له، ولا يستحق الخطّاب أجراً؛ لأن الأجر لا يجب إلا بالعمل، وهو لم يعمل^(١).

أما إن كان الفسخ بعد شروع في العمل، فإن كان من الخطّاب فلا أجر له أيضاً؛ لأنه لم يتم العمل، والأجر يجب بتمام العمل، وقد تركه فسقط حقه كالشأن في الجعالة^(٢)، وإن كان الفسخ من الموسط بعد شروع الخطّاب في العمل، فالذي يجري على الصحيح من مذهب الشافعية^(٣) ومذهب الحنابلة^(٤) في الجعالة: أنه يستحق أجره المثل لما عمل قبل الفسخ؛ لأنه عمل بعوض لم يسلم له، فكان له أجره المثل فيما عمل إذ وقع عمله محترماً فلا يفوت عليه، وعند المالكية^(٥): يستحق الخطّاب الجعل المسمى شريطة أن يتم العمل.

المطلب الحادي عشر

الخطابة في النكاح عن طريق

مواقع الزواج على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)

لقد أصبحت هذه المكاتب إحدى الطرق التي يلجأ إليها كثيرون

(١) انظر: روضة الطالبين (٥/٢٧٣)، ومغني المحتاج (٢/٤٣٣)، والشرح الكبير مع الإنصاف (١٦/١٧١).

(٢) انظر: شرح الخريشي على خليل (٧/٦٥)، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/٦٥)، والفواكه الدواني (٢/١٦١)، ومغني المحتاج (٢/٤٣٣)، والشرح الكبير مع الإنصاف (١٦/١٧١).

(٣) انظر: مغني المحتاج (٢/٤٣٣)، وروضة الطالبين (٥/٢٧٣).

(٤) انظر: الشرح الكبير مع الإنصاف (١٦/١٧١).

(٥) انظر: مقدمات ابن رشد (٢/١٧٥)، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/٦٥)، وبلغة السالك (٢/٢٥٧).

للبحث عن نصفهم الآخر، وأضحى لهذه المكاتب والمواقع أساليب خاصة لقبول طلب الخاطبين تتمثل جملتها في الخطوات الآتية^(١):

١. يملأ الخاطب استمارة فيها البيانات الخاصة به من حيث الاسم والعمر والمؤهل الدراسي والحالة الاجتماعية والوظيفة والعنوان ورقم الهاتف والجوال.

٢. يقوم المتقدم بتدوين ملحوظاته ومواصفاته التي يطلبها في شريك الحياة من حيث طوله وعمره ومؤهلاته ووظيفته ومستواه المادي والثقافي والاجتماعي.

٣. أحياناً يطلب المتقدم مواصفات أدق، مثل: الطول والوزن ولون البشرة ولون العيون، وكل ما يريده في شريك أو شريكة الحياة^(٢).

٤. يتم إدخال هذه البيانات في الحاسب الآلي.

٥. يعمل جهاز الحاسب الآلي بحثاً في المتقدمين لطلب الزواج لإيجاد من تنطبق عليه الشروط المطلوبة.

٦. بعد الموافقة المبدئية يتم التنسيق بين الطرفين لتحديد موعد للمقابلة لينتهي دور المكتب بعد ذلك^(٣).

يجوز دخول مواقع الزواج على الإنترنت والاستفادة منها إن هي انضبطت بالضوابط الشرعية، ومن أهم هذه الضوابط:

أ) ألا تعرض فيها صور النساء؛ لأن النظر إلى المخطوبة إنما أبيض

(١) انظر: موقع أون لاين، مقال بعنوان: الهاربات إلى زواج المسيار.

(٢) مع أي لا أرى جواز هذا الوصف الدقيق للمرأة كأنها ترى، لقوله ﷺ: «لا تبأشر المرأة المرأة فتعتهأ لزوجها كأنه ينظر إليها» رواه البخاري (ح ٥٢٤٠)، ولأن بقاء هذه الأوصاف الدقيقة محفوظة في جهاز الحاسب عرضة للاسغلال السيء ممن قلّ صدقهم وأمانتهم.

(٣) مع أهمية مراعاة ألا تكون المرأة أثناء المقابلة لوحدها بل لا بد أن يكون معها أحد أوليائها.

للخاطب فقط إن عزم على النكاح، ولا يباح لغيره النظر، ولا يجوز تمكينه منه.

ب) ألا يعرض في المواقع وصف دقيق للمرأة كأنها ترى، لقوله ﷺ: «لا تباشر المرأة المرأة فتنتعها لزوجها كأنه ينظر إليها»^(١).

ج) ألا يتاح المجال للمراسلة بين الجنسين، لما يترتب على ذلك من المفاسد، ومنها دخول العابثين والعاثات بقصد الإفساد أو التسلية، وإنما تتولى إدارة الموقع التأكد أولاً من شخص الخاطب والربط بينه وبين ولي المخطوبة. والله أعلم.



(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب لا تباشر المرأة المرأة فتنتعها لزوجها (ح ٤٩٤٢).

الخاتمة

تمخضت عن دراسة هذا الموضوع بعض النتائج والمقترحات والتوصيات المهمة، التي سيكون لها بإذن الله عند تطبيقها أثر ظاهر في ضبط ممارسة مهنة الخطابة في النكاح، وحسن الأداء على أكفأ وجه.

ومن أهم تلك النتائج:

١. أمكن تقسيم عمل الخطابة في النكاح إلى قسمين: خطابة مقدرة بالزمن، وهي من باب الإجارة، وخطابة مقدرة بالعمل، وهي على أقرب الأقوال من باب الجعالة.
٢. يصح للخطّاب المسلم أن يكون وسيطاً للكافر الذمي والمستأمن، وكذا العكس بأن يكون الكافر الموثوق وسيطاً للمسلم.
٣. تصرفات الخطّاب على نوعين: تصرف مأذون فيه، وذلك بأن يقوم بالدلالة والتقريب بين الطرفين فحسب، وتصرف غير مأذون له فيه، تسري عليه أحكام مخالفة الوكيل موكله.
٤. إذا كانت الخطابة في النكاح واردة على عين الخطّاب، فلا يجوز له أن يستنيب غيره مكانه؛ لأنه لم يؤذن له في التوكيل، بخلاف ما لو كانت الخطابة متعلقة بذمته ففيها قولان: أقربها المنع من ذلك.
٥. إذا اختلف الوسط والخطّاب في أصل الخطابة في النكاح، بأن قال: وسططني، وأنكر الآخر ذلك، ولا بينة بينهما، فالقول قول الوسط؛ لأنه منكر، والأصل براءة ذمته وعدم إذنه.

٦. إذا اشترك أكثر من خطّاب في عمل الخطابة في النكاح، على أن يقتسموا ما حصل لهم من ذلك، فهذه شركة جائزة، وهي من قبيل شركة الأبدان.
٧. يستحق الخطّاب أجره على خطابته إن لم يكن متبرعاً؛ لأن الخطّاب يأخذ هذه الأجرة مقابل قيامه بعمل مباح، سواء أكان طالباً للأجر أم كان ممن يمتن ذلك ويعرف به.
٨. إن المعتبر في أجره الخطّاب هو: الشرط أو العرف إن وجد، بأن كان على أحد الطرفين، أو عليهما معاً، فإذا اجتمع شرط وعرف قدم الشرط؛ لأن الشرط نص صريح فيقدم.
٩. إذا كان الخطّاب عدلاً فلا ترد شهادته، بخلاف ما إذا شهد فيما يتهم فيه لم تقبل شهادته.
١٠. إذا هرب الخطّاب قبل إتمام العمل انفسخ العقد في الخطابة الجائرة، بخلاف الخطابة اللازمة، فإنه يستأجر من ماله من يقوم بعمله.
١١. يجوز دخول مواقع الزواج على الإنترنت والاستفادة منها، إن هي انضبطت بالضوابط الشرعية، ومن أهمها: ألا تعرض فيها صور النساء، ولا توصف فيها المرأة وصفاً دقيقاً كأنها ترى، وألا يتاح المجال للمراسلة بين الجنسين، لما يترتب على ذلك من المفاسد.

أما أهم التوصيات والمقترحات فهي على النحو الآتي:

١. إيجاد منهج خاص بممارسي مهنة الخطابة في النكاح، لمزيد تأهيل وتدريب لمن يقوم بها، وللارتقاء بالعمل الفردي التطوعي إلى مصاف العمل الجماعي المؤسسي.

٢. إيجاد نظام وآلية خاصة وجعل معايير وقواعد تضبط هذا العمل لصدد الدخلاء الذين قد يستغلونها لأغراض ومآرب غير شرعية.
٣. أن تكون هناك ضوابط موحدة للإعلان عن كون هذا الشخص خطاباً بحيث يحق له أن يعمل بطاقات تعريفية لنفسه للتوزيع، يوضع عليها اسمه ولقبه وعنوانه دون اللجوء إلى وضع صورته -أعني الخطاب، أما الخطابة فلا يجوز لها ابتداء لوجوب تغطية وجهها-، كما يحق له أن يجعل له مكاناً محدداً أو موقعاً إلكترونياً يتعامل فيه للتوفيق بين الطرفين.
٤. حبذا لو كان هناك إشراف عام من المحكمة الشرعية على عمل الخطّابين والخطّابات قياساً على إشرافها على عمل المأذونين الشرعيين.
٥. يعتمد نجاح أي عمل واستمراره لدعم ومؤازرة، لا سيما عندما يكون العمل يتصل بمصالح الناس وخدمتهم، فهو يحتاج إلى مؤازرة الجهات المعنية في الدولة، وكذا دعم العلماء وطلاب العلم والمثقفين، ولا ننسى أهمية الدور الإعلامي في بيان أهمية هذه المهنة من خلال المشاركة في الصحف والمجلات والقنوات التي تجعل الفكرة تتطور لتشمل طبقات واسعة من المجتمع.
٦. لا بد من إيجاد مواجهة شاملة تشترك فيها الجهات الرسمية مع الجمعيات الأهلية وكل المنظمات التي تعمل في مجال رعاية الأسرة، لإيجاد اتجاه عام للتشجيع على الزواج بين الشباب والشابات في سن مناسبة، وتشجيع ثقافة تكوين الأسرة والحرص على نجاح الزواج واستمراره، وهذا الحل الجماعي أصبح حاجة ملحة كبديل للمواجهة الفردية من جانب كل حالة.

هذا ما تيسر إirاده في هذا البحث، والله تعالى وحده المسؤول أن يرزقنا
الإخلاص وحسن الاتباع، والصواب في القول والعمل.
والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا وحبينا محمد
ابن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.



فهرس المصادر والمراجع:

١. آداب الحسبة لأبي عبد الله محمد بن أبي محمد السقطي المالقي، المطبعة الدولية، باريس، ١٩٣١ م.
٢. الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود الموصلي، دار المعرفة، بيروت، ط ٣، ١٣٩٥ هـ.
٣. أسنى المطالب شرح روضة الطالب لأبي زكريا الأنصاري، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط: بدون.
٤. الأشباه والنظائر لزين الدين بن إبراهيم بن نجيم، بيروت-لبنان، ١٤٠٠ هـ، ط: بدون.
٥. الأعلام لخير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٧، ١٩٨٦ م.
٦. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف لعلي بن سليلان المرداوي، ت: محمد حامد الفقي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط: بدون.
٧. أنظمة المحاكم للدكتور علي بن راشد الديان، مقرر بالمعهد العالي للقضاء، الرياض.
٨. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦ هـ.
٩. بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، دار المعرفة، بيروت، ط ٨، ١٤٠٦ هـ.
١٠. بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك على الشرح الصغير، لأحمد بن محمد الصاوي المالكي، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط: الأخيرة، ١٣٧٢ هـ.
١١. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ت: د. محمد حجي وآخرين، دار الغرب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨ هـ.
١٢. تاج العروس من جواهر القاموس لمحب الدين محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ت: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ط: بدون، ١٤١٤ هـ.
١٣. التاج والإكليل شرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد العبدري الشهير بالمواق، مطبوع بهامش مواهب الجليل، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤١٢ هـ.
١٤. التصنيف الموضوعي لتعاميم وزارة العدل خلال ٧٤ عاماً، من ١٣٤٥ هـ-١٤١٨ هـ، (٧٩/٣)، إعداد: لجنة متخصصة بالوزارة، المملكة العربية السعودية، ط ٢، ١٤١٩ هـ.
١٥. حاشية ابن عابدين لمحمد أمين بن عمر بن عابدين، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٣٨٦ هـ.
١٦. حاشية البجيرمي على الخطيب، لسليمان البجيرمي، بيروت، دار المعرفة، ط: بدون، ١٣٩٨ هـ.
١٧. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد أحمد عرفة الدسوقي، دار الفكر، بيروت، ط: بدون.
١٨. حاشية العدوي على شرح الخرشي لمختصر خليل، لعلي العدوي، ط: بدون.
١٩. حاشية قليوبي وعميرة، ط: بدون.

٢٠. الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، ت: أحمد محمد شاكر، دار الفكر، بيروت، ط: بدون.
٢١. روضة الطالبين وعمدة المفتين لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
٢٢. سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: بدون.
٢٣. سنن النسائي لأحمد بن شعيب النسائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: بدون.
٢٤. شرح الخرشي على مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الخرشي، دار صادر، بيروت، ط: بدون.
٢٥. شرح الزرقاني على مختصر خليل، لعبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الفكر، بيروت، ط: بدون.
٢٦. الشرح الصغير على أقرب المسالك لأحمد بن محمد بن أحمد الدردير، دار المعرفة، بيروت، ط: بدون، ١٤٠٩هـ.
٢٧. الشرح الكبير مع الإنصاف
٢٨. شرح المجلة لسليم رستم باز اللبناني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: بدون.
٢٩. شرح منتهى الإرادات، لمنصور بن يونس البهوتي، دار الفكر، ط: بدون.
٣٠. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، المطبعة السلفية، القاهرة، ط ١، ١٤٠٠هـ.
٣١. عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة لجلال الدين عبد الله ابن نجم بن شاس، ت: د. محمد أبو الأجنان وعبد الحفيظ منصور، دار الغرب، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
٣٢. الفتاوى البزازية، لمحمد بن محمد المعروف بابن البزاز الحنفي، مطبوع بهامش الفتاوى الهندية، دار إحياء التراث العربي، ط ٣، ١٤٠٠هـ.
٣٣. الفتاوى الخانية لمحمود الأوزجندي مطبوع بهامش الفتاوى الهندية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٠هـ.
٣٤. الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٤، ١٤٠٦هـ.
٣٥. فتح القدير للعاجز الفقير لمحمد بن عبد الواحد بن الهمام السيواسي، دار الفكر، بيروت، ط ٢، بدون.
٣٦. الفروق لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، عالم الكتب، بيروت، ط: بدون.
٣٧. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني لأحمد بن غنيم النفراوي، دار المعرفة، بيروت، ط: بدون.
٣٨. قاعدة العقود لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، دار المعرفة، بيروت.
٣٩. القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ.

٤٠. القواعد في الفقه الإسلامي لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، دار الفكر، بيروت، ط: بدون.
٤١. قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزىء الغرناطي الكلبي، دار القلم، بيروت، ط: بدون.
٤٢. كشف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس البهوتي، المملكة العربية السعودية، وزارة العدل، ط ١، ١٤٢٩ هـ.
٤٣. كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، لأبي بكر بن محمد الحسيني الحصني، بيروت - لبنان، ط ٢.
٤٤. لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، دار المعارف، ط: بدون.
٤٥. المأذون الشرعي وواجباته الشرعية والنظامية في المملكة العربية السعودية، د. أحمد الشعبي، مجلة العدل، العدد: ٢٠، السنة الخامسة - شوال ١٤٢٤ هـ.
٤٦. المبدع في شرح المقنع لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله ابن مفلح المقدسي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: بدون، ١٤٠٢ هـ.
٤٧. المبسوط لشمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ط: بدون، ١٤٠٩ هـ.
٤٨. مجمع الضمانات في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان لأبي محمد بن غانم البغدادي، دار عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ.
٤٩. المحرر في الفقه لمجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية، مكتبة المعارف، الرياض، ط ٢، ١٤٠٤ هـ.
٥٠. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد الفيومي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: بدون.
٥١. مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى لمصطفى السيوطي الرحبياني، ط ٢، ١٤١٥ هـ.
٥٢. معالم القرية في أحكام الحسبة، لمحمد بن محمد بن أحمد القرشي، ت: د. محمد محمود شعبان وصديق أحمد المطيعي، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦ م.
٥٣. المعجم الوسيط، قام بإخراجه د. إبراهيم أنيس وآخرون، المكتبة الإسلامية، إستانبول، ط: بدون.
٥٤. معونة أولي النهى شرح المنتهى لتقي الدين محمد الفتوح، ت: د. عبد الملك بن دهيش، دار خضر، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ.
٥٥. المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب لأحمد ابن يحيى الونشريسي، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف: د. محمد حججي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: بدون.
٥٦. المغني لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، ت: د. عبد الله التركي ود. عبد الفتاح الحلو، مطبعة هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠ هـ.

٥٧. مغني المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج لمحمد بن أحمد الشربيني الخطيب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط: بدون، ١٤٧٧هـ.
٥٨. المقدمات الممهدة لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ت: د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
٥٩. ملتقى الخطّابين والخطّابات في المجتمع السعودي، نحو تأهيل علمي وشرعي وضبط اجتماعي ورسمي، جمعية وثام، ١٤٣٢هـ (ص ١٠٤).
٦٠. المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ٢، بدون.
٦١. المهذب لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ.
٦٢. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد المغربي المعروف بالخطاب، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤١٢هـ.
٦٣. النهاية في غريب الحديث لمجد الدين المبارك محمد الجزري الموصلي، ت: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار الباز، مكة المكرمة، ط: بدون.
٦٤. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين محمد بن أحمد الرمي، دار الفكر، بيروت، ط: الأخيرة، ١٤١٤هـ.
٦٥. الهداية شرح بداية المبتدي لبرهان الدين علي بن أبي بكر المرغناني، دار الفكر، بيروت، ط: بدون.
٦٦. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، ط: بدون.
٦٧. الوجيز لأبي حامد الغزالي، ط: بدون.
٦٨. الوساطة التجارية في المعاملات المالية، د. عبد الرحمن بن صالح الأطرم، دار إشبيلية، الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.

المواقع على الشبكة العنكبوتية:

٦٩. موقع صحيفة الجزيرة الالكترونية، لقاء على هاتف الجزيرة بجدة مع الشيخ علي العمري، العدد: ١٠٠٩٥، صفر - الجمعة ١٥ / ٢ / ١٤٢١هـ. WWW.AL-GAZIRAH.CCOM
٧٠. موقع جريدة الأهرام الالكترونية، مقال: الهاربات إلى زواج المسيار لرانبا حفني، يوم الجمعة ٢٨ / ١٢ / ١٤٢٩هـ. السنة: ١٣٣. العدد: ٤٤٥٨٠. WWW.AHRAM.ORG.EG



محتويات البحث:

المقدمة	٣٩٥
المبحث الأول: أهمية الخطابة في النكاح وتطورها	٤٠٠
المطلب الأول: أهمية الخطابة في النكاح	٤٠٠
المطلب الثاني: تاريخ الخطابة في النكاح وتطورها	٤٠٢
المبحث الثاني: تعريف الخطّاب (الوسيط الزوجي)، والألفاظ ذات الصلة	٤٠٤
المبحث الثالث: تكييف عقد الخطابة في النكاح	٤٠٨
المبحث الرابع: أركان عقد الخطابة في النكاح وشروط الخطّاب	٤١٣
المبحث الخامس: اختصاصات الخطّاب	٤١٥
المبحث السادس: الإيجابيات والسلبيات المتعلقة بالخطابة في النكاح	٤١٦
المطلب الأول: إيجابيات الخطابة في النكاح	٤١٦
المطلب الثاني: سلبيات الخطابة في النكاح وعواقبها	٤١٧
المبحث السابع: أحكام الخطّاب (الوسيط الزوجي)	٤٢٠
المطلب الأول: صيغة وشروط عقد الخطابة في النكاح	٤٢٠
المطلب الثاني: خطابة المسلم للكافر والعكس	٤٢٤
المطلب الثالث: تصرف الخطّاب	٤٢٤
المطلب الرابع: استنابة الخطّاب غيره	٤٢٦
المطلب الخامس: الاختلاف بين عاقدَي الخطابة في النكاح	٤٢٧
المطلب السادس: شركة الخطّابين	٤٢٨
المطلب السابع: أجر الخطّاب	٤٢٩
المطلب الثامن: شهادة الخطّاب	٤٣٦
المطلب التاسع: هروب الخطّاب	٤٣٧
المطلب العاشر: فسخ عقد الخطابة في النكاح	٤٣٨
المطلب الحادي عشر: الخطابة في النكاح عن طريق مواقع الزواج على الشبكة	
العنكبوتية (الإنترنت)	٤٣٩
الخاتمة	٤٤٢
فهرس المصادر والمراجع	٤٤٦

